

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

[البند ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول

الأعمال] (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع
السلاح والأمن الدولي

السيد سميت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): سيدي

الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن قهائي وفد أستراليا
بانتخابكم لرئاسة اللجنة. ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق
معكم خلال الأسابيع القادمة.

قلة هم من لا يوافقون على أن مجموعة التحديات
الأمنية التي تواجه العالم اليوم تبرز الحاجة إلى قيام تضامن
دولي قوي في التصدي للتهديدات. إن هذا المحفل مكان مهم
لإظهار تصميمنا الجماعي على تعزيز قواعد وترتيبات نزع
السلاح الدولي. وعلينا مسؤولية ضمان أن تظل اللجنة
الأولى هيئة هامة ودينامية في التصدي للتحديات الحالية
والبازغة للسلم والأمن الدوليين.

لقد أسعد أستراليا التصدي الدولي القوي للإرهاب
العالمي بعد الأحداث المأساوية التي حصلت في أيلول/سبتمبر
٢٠٠١. فالرعب الناجم عن تلك الهجمات بعث قدرا أكبر
من الروح التعاونية في اللجنة الأولى العام الماضي. وتواصل
أستراليا، من جانبها، أداء دور فعال في الجهود الدولية
للقضاء على الإرهاب، الذي يتضح مداه وعمقه المزعجان
يوما بعد يوم. ويجب علينا جميعا أن نتسم بقدر كبير من
الحذر والتصميم القوي على التصدي لهذا الخطر الكبير.

ويجب أيضا أن نظل ثابتين في عزمنا الجماعي على
تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لمواجهة الخطر الذي تفرضه
أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ونحن نرى أن المشاركة
الوثيقة المستمرة من الدول الأعضاء في العمليات الثنائية ذات
أهمية حيوية في تعزيز الأهداف الأمنية. فالآليات المتعددة
الأطراف تعوق انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق
وضع قواعد وتيسير التحقق من الامتثال، كما أنها تكمل
الجهود والترتيبات المتعددة الأطراف الإقليمية والوطنية لعدم
الانتشار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر رئيسي في إطار نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأستراليا مصممة على مواصلة العمل بنشاط لإدخال المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا السياق، استرعى الانتباه إلى الإعلان المشترك الذي أطلقته أستراليا وهولندا واليابان في نيويورك الشهر الماضي دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد شجع الإعلان الدعم الحالي لتطوير آلية التحقق التابعة للمعاهدة، والتقيّد بها، ووضع خطة عمل لإسراع دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن نشجع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة على تأييد الإعلان قبل تقديمه إلى الأمين العام. وحيث أن المعاهدة حصلت على ١٦٦ توقيعاً و ٩٤ تصديقاً، فليس هناك أي شك في أنها تمثل اعترافاً واسع النطاق بأداة دولية قوية ضد التجارب النووية. وفي هذا الصدد، يسر أستراليا استمرار صمود الوقف الطوعي للتجارب النووية. ونحن نحث بقوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي لها قدرات على حيازة أسلحة نووية على مواصلة الالتزام بذلك الوقف.

إن التنفيذ الشامل لنظام الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أولوية أخرى واضحة لعدم الانتشار، ومجال يمكن للمجتمع الدولي أن يحرز فيه تقدماً أكبر في الفترة المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة منع الانتشار. ومن شأن تحقيق ذلك الهدف أن يسهم إسهاماً كبيراً في تهيئة مناخ مؤاتٍ لإجراء تخفيضات أخرى في الأسلحة النووية. وتساعد أستراليا عدداً من البلدان الإقليمية على التصديق على البروتوكولات الإضافية وتنفيذها. وتشيد أستراليا بالجهود التي بذلتها مؤخراً الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواجهة خطر الإرهاب النووي من خلال العمل الذي تقوم به بشأن الأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية. وبالفعل، تشرفت أستراليا في السنة الماضية برئاسة مجلس محافظي الوكالة، وبالمشاركة الوثيقة في هذه الجهود

ونحن جميعاً على دراية بمحاولات العراق عبر سنوات عديدة الالتفاف حول القواعد الدولية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وترى أستراليا أن المجتمع الدولي لا يمكنه السماح باستمرار هذه الانتهاكات دون التصدي لها، وأنه مطلوب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ إجراء قوي لتصحيح هذه الحالة. وإن عودة المفتشين إلى العراق، بدعم قوي من قرار لمجلس الأمن ينص على حق دخول جميع المواقع بصورة كاملة وبدون عائق هو مجرد خطوة أولى. ويجب أن نتذكر أن هدفنا هو نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق. وإلى جانب التصدي للخطر الذي يتهدد الأمن الدولي من العراق، يجب أن نتجنب استحداث سابقة قد تغري آخرين من دعاة الانتشار بانتهازها.

ويظل انتشار الأسلحة النووية واحداً من التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن العالمي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي ركيزة الجهود العالمية الساعية إلى وقف انتشار هذه الأسلحة والعمل على تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومما أثلج صدر أستراليا بصورة خاصة هو إعلان كوبا مؤخرًا الانضمام إلى المعاهدة، ومتخذة خطوة هامة صوب العالمية. ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نحث الدول الثلاث التي ما زالت غير منضمة إلى المعاهدة على إعادة النظر في موقفها واتخاذ خطوات صوب الانضمام إليها.

وقد رحبت أستراليا بنتائج الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة المزمع عقده عام ٢٠٠٥، والذي عقد في نيسان/أبريل من هذا العام. وبينما نرى تحديات عديدة أمامنا في الدورة الاستعراضية لعام ٢٠٠٥، إلا أننا نستمد الشجاعة من التطورات الإيجابية. فعلى سبيل المثال، إن الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن معاهدة موسكو خطوة ملموسة صوب تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بترع السلاح.

ويسرنا أن الصعوبات التي أعاقَت عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد حُلَّت وأن المنظمة تسعى لتحقيق أهدافها بحجوة متجددة ونكرر دعواتنا السابقة إلى جميع الدول التي لم توقع أو لم تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لتكفل تعزيز فعاليتها من خلال العضوية العالمية.

إن منع انتشار القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة التدمير الشامل هو أولوية استراتيجية رئيسية. ونرحب بدعوة هولندا إلى استضافة مؤتمر في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بغية اعتماد مدونة قواعد سلوك دولية ضد انتشار القذائف التسيارية. وتمثل المدونة خطوة عملية هامة في معالجة مشكلة انتشار القذائف التسيارية وبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهي لا تستبعد اتخاذ المزيد من المبادرات في المستقبل. ونحث جميع الدول على التوقيع على المدونة.

وتعزز استراليا بمشاركتها في مبادرات عديدة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية التي حققت فوائد ملموسة للمجتمع الدولي. وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ظلت استراليا تنشط في تعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ في منطقتنا. ونحث جميع الدول على الاستمرار في بذل جهودها لتنفيذ برنامج العمل الذي يمهّد السبيل لأول اجتماع لفترة السنتين الأوليين، المقرر أن تعقده الدول في منتصف عام ٢٠٠٣.

ولا تزال اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد تتعزز قوة بتصديق ما مجموعه ١٣٠ دولة على الاتفاقية أو التوقيع عليها. وتدعو استراليا تلك الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تتجنب استعمال الألغام المضادة للأفراد أثناء الفترة السابقة لذلك. وترحب بخطط تايلند لاستضافة اجتماع الدول

التي تم بذلها مؤخرا. ونحن نرى بثبات أنه في هذه المرحلة الهامة من التاريخ، يجب الحفاظ على زخم عمل الوكالة بحيث يمكنها توفير فوائد أمنية متواصلة للمجتمع الدولي بأسره. ونحن نناشد، على وجه الخصوص، المجموعة القانونية والتقنية التي تنظر في إجراء تعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، أن تعمل بصورة بناءة وعلى وجه السرعة للتوصل إلى نص يتوافق الآراء يعزز الاتفاقية.

وتدعو استراليا جميع الدول إلى دعم المحاولات الجديدة لتحقيق تقدم بشأن بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والمفاوضات بشأن هذه المعاهدة أولوية من أولويات نزع السلاح وهدف من أهداف منع الانتشار. ومما يشعّرنا بالإحباط أنه على الرغم من التأييد المتكرر للاقتراحات بشأن التفاوض حول هذه المعاهدة، فلم نقرب بعد عدة سنوات من بدء مفاوضات رسمية بصددتها. ومما يشجّعنا أن هولندا وبلدان أخرى قد بدأت في مناقشات غير رسمية بشأن قضايا تتصل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الوقت الحالي، نناشد استراليا وجهات أخرى تدعم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية جميع الدول المعنية الالتزام بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

وتلتزم استراليا التزاما قويا بمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد شعرنا بخيبة أمل لأن الجهود التي بذلت السنة الماضية بغية إبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية أثبتت عدم نجاحها كما أخفق المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في الاتفاق على برنامج للمستقبل. وفي ضوء هذه النكسات، من الحيوي تحديد قوة الدفع نحو تعزيز الاتفاقية لدى استئناف عقد المؤتمر الاستعراضي في تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث استراليا جميع الدول على زيادة جهودها لتحقيق تدابير دولية عملية وفعالة تعزز التنفيذ الفعال للاتفاقية.

لقد ظل المشهد الدولي يتغير خلال هذه العقود الأخيرة. فالفرضيات التي طُورت على أساسها السياسات الأمنية تواجه الآن بالرغبة في إدارة الحقائق المعقدة للحاضر بصورة أفضل. وهناك الآن توافق معين في الآراء على أن التهديدات الرئيسية لأمن الدول لا تأتي في كثير من الحالات من الهجمات العسكرية ضد سيادة وسلامة أراضي تلك الدول، وإنما تأتي بدلا عن ذلك من الظواهر الجديدة والمعقدة، من قبيل الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية التي يرتكبها فاعلون من غير الدول. وفيما يتعلق بالدول الجذرية الصغيرة، بوسعنا أن نضيف أيضا الكوارث الطبيعية ونقل النفايات النووية والتدهور البيئي بوصفها تهديدات للأمن.

إن مشاكل السلام والأمن الدوليين متعددة ومعقدة. وطبقا لذلك، نحتاج إلى التزام من المجتمع الدولي كما تعبر عنه الأمم المتحدة يكون أكثر من مجرد شيء يُسجل كل سنة. وتساند الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة ذات مهمة واضحة وصريحة لتحقيق السلام، الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يعرب عن تضامنه مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومرة أخرى، عن ثقته بهما. ونعتقد أن مستقبل نزع السلاح النووي يرتبط ارتباطا حاسما بالامتثال لهذين الالتزامين الهامين والصكين الدوليين. ومن حسن التوقيت والضرورة على حد سواء الإحاطة علما بقرار كوبا الأخير بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والدول الثماني الأخرى التي قررت التوقيع أو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكانت الأعمال الإرهابية الشاذة والإجرامية التي نفذت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما زالت بالنسبة إلى وفد بلدي حدثا يدعو إلى الاستهجان ضد مركز إنساني حيوي وإهانة لا مبرر لها لنظام سياسي وديمقراطي. ونعتقد

الأطراف في أيلول/سبتمبر القادم. وذلك سيساعد في زيادة أهمية قضايا الألغام الأرضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ولقد سرت استراليا من النتائج الإيجابية التي تحققت في المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وأظهر العمل هذا العام على مستوى الخبراء النتائج الإنسانية الضارة الناجمة عن المخلفات الحربية المتفجرة، ويجدوننا شعور بالثقة بأن الدول ستوافق على زيادة النظر في المخلفات الحربية المتفجرة في السنة القادمة.

وفي بيئة استراتيجية دولية متقلبة، نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الحاجة إلى أن تبدي جميع وفود اللجنة الأولى هذه السنة درجة مماثلة من التعاون الذي بدا في دورة السنة الماضية. وينبغي ألا ندع اختلافاتنا الحتمية في وجهات النظر تفقدنا رؤية التزامنا المشترك بالحفاظ على الأمن الدولي وتعزيزه. وفي هذا المنتدى يجب أن نتهدي بالهدف الرئيسي في تعبئة مساندة المجتمع الدولي لتدابير عملية تسعى للتصدي للتهديدات القائمة، فضلا عن الناشئة، التي يتعرض لها الأمن. ومن ثم نقف مرة أخرى على استعداد للعمل بصورة وثيقة وبناءة معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود خلال الأسابيع القادمة للمساعدة في ضمان دورة ناجحة.

السيد غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم

بالإسبانية): أود، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة عمل هذه اللجنة الهامة. وأتمنى لكم ولأعضاء المجلس الآخرين أكبر النجاح وأؤكد لكم أن بإمكانكم أن تعولوا على تعاون ومساندة وفد الجمهورية الدومينيكية. كذلك أود أن أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة ريو.

وإنشاء آليات وقواعد فعالة للمسؤولية القانونية في حالات الضرر.

ورغم انقضاء أكثر من ثلاثة عقود على اختتام المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) لاحظنا خلال تلك الفترة أن الظاهرتين السياسية والإنسانية اللتين أفرزتا المعاهدة في منطقتنا ميزتهما القدرة الكبيرة لحكوماتنا على التكيف مع التطورات الجديد. والتعديلات على المواد الرئيسية، مثل البروتوكولات الإضافية، هي مثال واحد. وهذه القدرة على تنقيح ما تم التفاوض عليه وتقديم التنازلات وتحديث الاتفاقات بحثا عن هدف مشترك قد مكنت الدول الموقعة من التصديق على المعاهدة. كما نود الترحيب بكوبا بوصفها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو.

والموضوع الآخر الذي يهم وفدي هو كبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة واقتنائها. لقد تسببت أنواع الأسلحة هذه، ولا تزال تسبب في مشاكل خطيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووفقا للتقارير الواردة من هيئات إقليمية، تبلغ التكلفة المباشرة وغير المباشرة للأضرار التي يلحقها بمنطقتنا استخدام الأسلحة الصغيرة حوالي ١,٧ بليون دولار سنويا، وأسوأ ضرر هو موت ١ ٠٠٠ شخص في المنطقة يوميا. وتبذل حكومة الجمهورية الدومينيكية جهودا كبيرة للتصدي لذلك من خلال وضع ضوابط صارمة على حدودنا ونقاطنا الجمركية، بما يعزز الإشراف على تلك المواقع، وتدريب الموظفين، وتوعية المواطنين بمخاطر حمل السلاح والمسؤولية القانونية عن ذلك، ولا سيما محاولة تحسين الأحوال المعيشية لشعبنا. ولكل ذلك تأثير مباشر على أنشطتنا في مكافحة الجريمة. وينبغي أن نلقي الضوء على العمليات التي قامت بها مؤخرا القوات المسلحة بالسواتل في مناطق استراتيجية مختلفة من الجمهورية

أن تلك الأعمال كانت بالفعل إهانة للذين يشاركون منا في نفس المبادئ الديمقراطية، المبادئ التي نعمل بشدة لتحقيقها في بعض بلداننا. ومع ذلك، ينبغي لتلك المأساة المنكرة أن تشجعنا على أن نظل ثابتين في مقاصد ومبادئ حفظ القيم الأخلاقية للديمقراطية. كذلك نحتاج إلى أن نضمن أن أعمالنا ومسؤولياتنا في مواجهة تهديدات اليوم تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي موضوع حظي وما زال يحظى باهتمام بلدي على سبيل الأولوية. وبالنسبة إلى البلدان النائية، قد يبدو البحر الكاريبي مجرد طريق بحري تنقل عبره سفنهم الكبيرة السلع الأساسية من محيط إلى آخر. أما بالنسبة إلينا فالبحر الكاريبي هو بحرنا. وهو حيزنا الجيوسياسي. وهو يرتبط تماما وبالكامل مع حياتنا. وطبقا لذلك، وبالنسبة إلى وفد بلدي، يشكل نقل المواد الإشعاعية عبر البحر الكاريبي تهديدا خطيرا للأمن، وللسياحة، وللحياة البحرية ولبينة المنطقة بأسرها. ومن ثم، يرى أن وفد بلدي، وطبقا لبحث المؤسسات العلمية والأكاديمية، أن التصميم الحالي لسفن النقل غير سليم لأنه تستخدم فيه المواد الضعيفة هيكليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطط الطوارئ في حالة الكوارث غير كافية، كما يُقترح إلى غطاء التأمين إزاء المسؤولية عن الأضرار.

ومما لاشك فيه أن كل هذا يشكل خطرا كبيرا على الدول الكاريبية والبلدان الأخرى المعنية. ولذلك تصر الجمهورية الدومينيكية مرة أخرى أمام اللجنة على أنه ينبغي تطبيق الآليات على التدابير الأمنية ونقل المواد المشعة والنفايات الخطيرة، كما حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية. كما أننا ننادي باعتماد قواعد جديدة لاستكمال معايير السلامة المعترف بها دوليا، خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل ضمانات السلامة من تلوث البيئة البحرية، وتبادل المعلومات بشأن الطرق البحرية،

الزخم اللازم بأن قررت العام الماضي اتخاذ قرار يدين الإرهاب بينما يبرز العلاقة الخطيرة بينه وبين الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونقل أسلحة الدمار الشامل.

وإدراكا من السنغال لخطورة هذه المشكلة، التي أزهدت أرواح العديد من الضحايا الأفارقة - وأفكر بصفة خاصة في اعتدائي تزانيا وكينيا الغادرين - ومع أحدها بعين الاعتبار على النحو الواجب الإطار الجديد الناتج عن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اقترحت السنغال، التي استضافت مؤتمرا أفريقيا لمكافحة الإرهاب، على الاتحاد الأفريقي في العام الماضي بروتوكولا إضافيا يلحق بمعاهدة منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، المعتمدة عام ١٩٩٩ في مدينة الجزائر، نفس المدينة التي أبرمت فيها مؤخرا خطة العمل الأفريقية لمكافحة الإرهاب. ويعكس هذا الالتزام من جانب بلدي إيماننا بالتعددية بوصفها الطريق الرئيسي الذي سيساعدنا في إسماع صوتنا بشكل أكثر فعالية في نضالنا للقضاء على التهديدات للسلم والأمن الدوليين التي تترعرع في التربة الخصبة للظلم والإقصاء والفقر والتخلف الإنمائي.

ولذلك يأسف وفد بلادي لتعذر إحراز تقدم معقول في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في نفس الوقت الذي ينبغي فيه، بفضل انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، أن تغتنم بلدان العالم كل فرصة ممكنة كي تبني عالما خاليا من شبح الفناء الجماعي.

ومن المؤسف تماما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تحقق النتائج التي تنص عليها خطة العمل المكونة من ١٣ نقطة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. لذلك من الملح والحتمي الامتثال بصرامة لمعايير التحقق وعدم التراجع. أضف على ذلك حقيقة أنه يجب أن تبقى عالمية معاهدة عدم الانتشار ذات أولوية قصوى. وفي هذا

الدومينيكية حيث استولينا على الآلاف من قطع الأسلحة غير القانونية كانت بحوزة سكان مدنيين.

كما أننا نعد لتقديم اقتراح إلى المجلس الوطني للبلاد، بتعديل القانون الوطني المعني بحمل السلاح والهدف الأساسي منه فرض عقوبات صارمة على المشاركين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولذلك سنسعى إلى ضمان أن يصبح التعديل إطارا قانونيا نجد من خلاله حولا إضافية لأشكال حالية لمثل هذه الجرائم.

ولقد مكنتنا واقع الأحداث الحالية من ملاحظة أن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب. فهو يعني أيضا الترابط والتعاون بين الجميع لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضبط وتحديد الأسلحة، وتشجيع حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وحماية البيئة، وتحسين الأحوال المعيشية للجميع من خلال التقاسم الأكثر إنصافا للثروة التي تمنحها الطبيعة. كل هذه عناصر لا غنى عنها في إنشاء مجتمعات ديمقراطية وسلمية، ومجتمعات أكثر أمانا على وجه الخصوص.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب، سيدي الرئيس، عن مدى سروري برؤيتكم وأنتم تترأسون اللجنة الأولى. ولا شك في أن خبرتكم الكبيرة في مجال نزع السلاح وسماتكم الدبلوماسية المتميزة ستسهم كثيرا في إنجاح عملنا. واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن امتناننا الكبير لوكيل الأمين العام، جايناثا دانابالا، على تفانيه المثالي في قضية نزع السلاح.

بعد عام من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموحجة، ظهر الإرهاب، آفة عصرنا، بوصفه أحد أخطر التهديدات للسلام العالمي. وفي هذا الصدد، كان المجتمع الدولي مصيبا باعتماده، بروح الوحدة والوفاء، لتدابير جريئة ضد هذا البلاء المريع. وأمر حسن أن اللجنة قدمت

إن تعزيز الأمن الدولي لا يمكن أن يختزل إلى مجرد حظر أسلحة الدمار الشامل، بل ينبغي أن ينطبق أيضا على الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تشيع الموت والدمار في عدد كبير جدا من البلدان النامية، وبالذات في أفريقيا. وبالنسبة للألغام المضادة للأفراد، يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه لنتائج الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وللتدابير الملموسة المتخذة على المستوى الميداني.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما زال وفد بلادي يعتبرها تهديدا خطيرا لأمن شعوبنا ولاستقرار الدول. وبغية استئصال هذا الشر، اعتمدت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقفا اختياريا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، وأنشأت لجانا وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. وكما أوصى كل من برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، وإعلان باماكو حول الالتزام بموقف أفريقي مشترك يتعلق بالانتشار والتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعتمد في باماكو في ٢٠٠٠، فإن قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر وحازم هو وحده الذي يمكن أن يحل هذه المشكلة المتأججة. وانطلاقا من هذا الاهتمام، عرضت مالي على اللجنة، في العام الماضي، نيابة عن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشروع قرار عنوانه "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها". وهذا العام، سيدرج مشروع القرار مرة أخرى في جدول أعمال اللجنة، وستقدمه مالي أيضا نيابة عن نفس المجموعة، وبلدي، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيكون ممثنا

الصدد، أعرب عن سعادتي للقرار الذي اتخذته كوبا مؤخرا بالانضمام إلى عدم الانتشار والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. وأود اغتنام هذه الفرصة كي أدعو الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

ومع غياب نظام قضائي متعدد الأطراف وجدير بالثقة في مجال نزع السلاح، يمكن أن تسهم الاتفاقات الثنائية في تعزيز الأمن الدولي. ولذلك يرحب وفدي بالاتفاق الموقع من فوره بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لحفض أسلحتهما النووية الاستراتيجية. وما زال هناك الكثير مما يجب فعله للقضاء على هذا الخطر النووي إلى الأبد. ولهذا يجب أن نعمل بسرعة حتى تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. وتؤيد السنغال في هذا الصدد مبادرة ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي، التي أطلقتها ١٨ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة، بهدف تحقيق التوقيع أو المصادقة على هذا الصك من قبل البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن.

ويرى وفد بلادي أن المبادرة الميمونة التي أدت إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ينبغي الاقتداء بها في جميع مناطق العالم، على غرار معاهدات راروتونغا وبانكوك وتلاتيلولكو، ومعاهدة بليندايا في أفريقيا التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نغفل عن التحدي المائل في تحديد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. والآن وقد دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، بات من المحتتم أن تزود المنظمة المعنية بحظر هذه الأسلحة بما يلزمها من موارد للاضطلاع بوظائفها في مجال التحقق والتفتيش. وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، يلزم، على سبيل الاستعجال، أن يُبرم بأسرع ما يمكن بروتوكول يستهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بهذا الموضوع.

الذي يعتري مؤتمر نزع السلاح الذي، بكل أسف، لم يجد شيئاً يبلغ عنه أكثر من أن المفاوضات ما زالت مستمرة حول برنامج عمله.

وهذا الوضع لا يبعث على التفاؤل، وفي الحالة الدولية الراهنة هناك مخاطرة شديدة بأن تفقد جهود نزع السلاح مبرراتها في ظل مناخ يغذي التزعة العسكرية بشكل متزايد. ولا تزال النفقات العسكرية في العالم آخذة في التزايد منذ عام ١٩٩٨، مما جعل الاتجاه الذي ظل سائداً في السنوات العشر السابقة نحو تخفيضها ينقلب إلى المسار المعاكس. وبالنسبة لعام ٢٠٠١، كانت هناك زيادة كبيرة في هذه النفقات، بل ومن المتوقع أن تفوق ما قدره معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلم بأن يكون في حدود ٨٣٩ مليار دولار. ويشير هذا المعهد إلى حدوث تغيرات كبيرة في حجم وهيكل صناعة الأسلحة منذ مطلع التسعينات نتيجة لزيادة تكثيف وتدويل إنتاج الأسلحة، وارتفاع مستوى الخصخصة والاستغلال التجاري في هذا المجال، والتركيز المتزايد على الصادرات للتعويض عن نقص المشتريات المحلية. وكل هذا يتسق مع السياق العام لمسار العولمة الذي يضاعف من خطر الانتشار الناتج من انخفاض مستوى الشفافية والمساءلة، الأمر الذي يزيد من صعوبة تطبيق ضوابط التصدير.

وهذه التطورات على المستويات السياسية والدبلوماسية والتجارية تبرر مشاعر القلق والإحباط، ولكنها لا يجوز أن تؤدي إلى إحساس باللامبالاة أو التشاؤم غير المبرر. وينبغي أن نواصل جهودنا في مجال نزع السلاح بمثابة وبدون هوادة. وينبغي أن نبي على ما أنجزناه بالفعل، وذلك بالتنفيذ المتأني والمنهجي للاتفاقات القائمة. وفي مجال نزع السلاح النووي ذي الأولوية، ينبغي بذل جهود متجددة على الصعيد السياسي لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك حاجة إلى قوة دفع جديدة، وينبغي

للتأييد القيّم الذي ستوليه الدول الأعضاء لمشروع القرار المهم هذا، الذي نقدمه من أجل الصالح العام لشعوب منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بل ولصالح المجتمع الدولي قاطبة.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني

أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي هي أعضاء في الأمم المتحدة.

لا يمكن أن يكون هناك واجب تؤديه الأمم المتحدة أعظم من صون السلام والأمن الدوليين؛ وهذا ما يُكسب عمل اللجنة الأولى أهمية خاصة. والميثاق يرسى الإطار لنظام للأمن الجماعي أساسه حظر استعمال القوة، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وكذلك لمهام المؤسسات المتعددة الأطراف في مجال تطبيق هذين المبدأين. والتخفيض التدريجي للأسلحة، وبلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل، هما أهم عنصرين في تحقيق هذه الأهداف. ونعتقد أن من الأهمية بمكان إعادة التأكيد على هذه المبادئ العامة بوصفها الأساس الذي تركز عليه جهودنا. وأياً كانت التحديات وأياً كان تصورنا للواقع الراهن، فإن النهوض بتزع السلاح يجب أن يكون له دور مركزي في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتعاون فيما بين الدول.

ولكن علينا في البداية أن نعترف بخطورة المشاكل التي نواجهها. وقد برزت في الساحة الدولية تحديات جديدة نتيجة لأعمال الإرهاب الدولي. والردود العسكرية على هذه الأفعال، والتي أدخلت أبعاداً جديدة على مفاهيم الأمن الدولي، سيكون لها بطبيعة الحال أثر على جدول أعمال نزع السلاح. وسيضعف هذا الأثر بفعل استمرار الصراعات وبالذات في الشرق الأوسط، وبعض التناحرات والمنازعات الإقليمية التي ما زالت تثير المخاوف من نشوب الحرب. وعلى الصعيد الدبلوماسي، توقف التقدم بسبب الجمود

على الأهمية العاجلة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر تنفيذًا فعالًا. ويوما بعد يوم تزداد أهمية تقديم الدعم المادي والتقني لآليات التدريب والرصد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد أصبح من الواضح الجلي بصورة متزايدة أن الصلة المتبادلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتجارة المخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة، تشكل تحديات خطيرة تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الكاريبية. ونحن بحاجة إلى نظام فعال للسيطرة على إمدادات الأسلحة الصغيرة إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى البلدان التي تمر بحالات صراع. ومن دواعي القلق البالغ عدم كفاية القواعد التنظيمية الحالية، والسهولة النسبية في جلب الأسلحة الصغيرة وبيعها ودخولها تجارة السلع المهربة. ولذلك، تواصل الجماعة الكاريبية تأييد إنشاء نظام لضوابط النقل في إطار الولاية القضائية للبلدان المنتجة، مما يسمح بتسجيل الأسلحة المباعرة ووضع علامات عليها واقتفاء أثرها.

لقد أُنجزت إدارة شؤون نزع السلاح الكثير، بالاشتراك مع الإدارات والوكالات المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بصدد تنفيذ برنامج العمل. ونرحب خاصة بالنية التي أعربت عنها الإدارة لإنشاء دائرة استشارية معنية بالأسلحة الصغيرة، للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل. ونخص بالذكر أيضا العمل الذي يقوم به المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي دأب في العمل على تعزيز تنفيذ برنامج العمل. والأمل معقود على أن تتوفر الموارد الضرورية للمركز لتمكينه من مواصلة أعماله.

وتواصل الجماعة الكاريبية مطالبتها بوقف الشحن العابر للمواد المعالجة بالأشعة عبر البحر الكاريبي. ونواصل التأكيد على استنتاجات وتوصيات المؤتمر الاستعراضي

رفع مستوى الوعي العام لإحداث ضغط للدفع قدما بهذه العملية، وبخاصة فيما يتعلق بتصديق الدول النووية. وستشارك جامايكا بدورها في هذا الصدد باستضافة حلقة دراسية إقليمية، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك للإسهام في تعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه مبادرات مهمة تسهم في تعزيز نظام فعال لعدم الانتشار، وهو مجال أحرز فيه فعلا بعض التقدم. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود من جانب الدول النووية التي تتحمل مسؤوليات وواجبات واضحة لا بد من أن تفي بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها، وفي تنفيذها للالتزامات المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وهذا من شأنه أن يوفر مزيدا من الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويحدد من الشواغل الأمنية التي تثار حول إمكانية استخدام الأسلحة النووية.

وهنا، أغتنم هذه الفرصة لأرحب بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. فهذه خطوة مهمة على طريق تعزيز التضامن الإقليمي في مجال نزع السلاح، وعمل ينم عن الإيمان بنظام الأمن الدولي.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، ينبغي أن نواصل تطوير وتنقيح ترتيبات التحقق التي من شأنها أن تعزز مزيدا من الثقة في فعالية تلك الاتفاقات.

لقد انقضت فترة تزيد قليلا على سنة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المهم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتواصل الدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي التأكيد

وفي الختام، اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، أن أنقل إليكم تهاني وفود الجماعة الكاريبية على انتخابكم رئيساً للجنة، وأؤكد لكم تعاون وفودنا معكم ومع أعضاء مكتبكم وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للسيد دنابالا وموظفي إدارة شؤون نزع السلاح على تفانيهم الذي يتجلى في المستوى الرفيع لعملهم في خدمة قضية نزع السلاح.

السيد عون (الجمهورية العربية الليبية): يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم، باسمي وباسم وفد بلادي، بأحر التهاني على اختياركم وأعضاء هيئة المكتب لإدارة أعمال لجنتنا الموقرة، ونحن على ثقة تامة بأننا، بفضل خبرتكم وحكمتكم، ستمكن من تحقيق ما نتطلع إليه من نتائج سيكون لها عظيم الأثر في تطور عملية نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين. كما نود أن نعرب عن عظيم تقديرنا وشكرنا للسيد دنابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه أمام هذه اللجنة، وعلى جهود إدارته المتواصلة في سبيل تحقيق ما أوكل إليها من مهام. ولا يفوتني أن أشارك من سبقوني في الترحيب بالاتحاد السويسري وتيمور ليشتي بمناسبة انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة ونتطلع إلى مشاركتها الفعالة في كافة أجهزتها.

لقد مضى على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ أكثر من ثلاثة عقود تم خلالها عقد ستة مؤتمرات استعراضية لمراجعة ما تم تحقيقه في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية وتخفيضها بالشكل الذي يؤدي إلى إزالتها في آخر المطاف، وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ورغم كل هذا، فإن النتائج التي تحققت حتى الآن مخيبة للآمال، ومثيرة للفرع، وتندر بكوارث ستكون نتائجها جسيمة على كل أعضاء المجتمع الدولي. فعدد الدول التي تملك الأسلحة النووية قد تضاعف. وعدد الرؤوس النووية التي تملكها هذه الدول كفيلاً بتدمير كوكب الأرض آلاف

السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن هذه القضية. وفي الوقت نفسه، ومع تسليمنا بحق الدول في استخدام المواد النووية للأغراض السلمية، نعتقد أن الوقت قد حان الآن لأن ينظر المجتمع الدولي في وضع إطار تنظيمي شامل لتعزيز مسؤولية الدول في المجالات المتعلقة بالكشف، والمسؤولية، والتعويض في حالات وقوع حوادث أثناء نقل تلك الشحنات العابرة.

وأود، مرة أخرى، أن أؤكد من جديد على أهمية الاستجابة المنسقة لإزاء القضايا المدرجة في الوقت الحاضر في جدول أعمالنا. وثمة حاجة إلى التزام مجدد بالمفاوضات، وتجنب الاستقطاب السياسي الذي يحبط التقدم، ونحن مدينون للأجيال القادمة بأن ننشط في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق نزع السلاح والتنمية وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالآلية التي تمضي قدماً بتنفيذ جدول أعمال نزع السلاح، ثمة حاجة إلى استعراض أدائها والتوصل إلى بعض الترتيبات الأكثر قبولا، المؤاتية لمفاوضات نزع السلاح. ويتعين الخروج من المأزق الراهن، وبالذات فيما يتصل ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وبشأن قضية توسيعه. وإضافة إلى ذلك ينبغي أن نستفيد بقدر أكبر من هيئة نزع السلاح كمحفل تابع للأمم المتحدة لإجراء التداول بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. وفي ضوء مجمل القضايا الراهنة التي تؤثر على نزع السلاح، تدعو الحاجة إلى إجراء استعراض للتقدم المحرز وللترتيبات المؤسسية القائمة حالياً. ولذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان اتخاذ قرار خلال هذه الدورة للجمعية العامة من أجل عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، ومن أجل وضع الترتيبات التحضيرية الضرورية لذلك.

النووي، وأن يستأنف مفاوضاته بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا بصورة فعالة، لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، تأخذ في اعتبارها هدفين - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

رابعا، ضرورة قيام المجتمع الدولي، وخاصة الدول الخمس الكبرى، بممارسة كافة الضغوط على الكيان الإسرائيلي حتى يصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار، وأن يُخضع كافة مرافقه ومنشآته النووية المدنية والعسكرية لنظام الرقابة الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة وأنه النظام الوحيد في تلك المنطقة التي تعاني أعلى درجات التوتر، الذي لا يزال خارج إطار هذه الالتزامات، وأن ما يملكه من أسلحة نووية بات مثار رعب وتهديد لسلم وأمن منطقة الشرق الأوسط والسلم والأمن الدوليين.

إن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول، وخاصة دولة كبرى، كان دائما عائقا أساسيا أمام تحقيق أي نجاح أو تقدم في مجال نزع السلاح بكل جوانبه. ولم يتمكن المجتمع الدولي من الحفاظ على الزخم الذي حققه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح التي استطاع خلالها إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء ما زالت تمثل النقطة المضبوطة في مجال نزع السلاح، حيث فشلت الدورتان الثانية والثالثة في تحقيق التوافق المطلوب لإصدار وثيقة ختامية ترقى إلى مستوى ما حققته الدورة الأولى. بل إنه فشل أخيرا حتى في إمكانية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح رغم المطالبة المستمرة لغالبية أعضاء المجتمع الدولي بذلك.

إن أولويات نزع السلاح التي أقرها المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى

المرات، وقدرات تدمير هذه الأسلحة قد تضاعفت مئات المرات، وأمام هذه الحقيقة المرعبة فإن على المجتمع الدولي، وبشكل خاص، الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية كبرى في تحقيق أغراض وأهداف معاهدة عدم الانتشار، من خلال إبداء حسن النية، والدخول في مفاوضات جديدة تهدف بشكل لا رجعة فيه إلى إبرام صكوك واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تفي على النحو الواجب بجميع الالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها بموجب معاهدة عدم الانتشار وما تضمنته الإعلانات الختامية لمؤتمرات الاستعراض. بما في ذلك المضي قدما من أجل التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن ضمانات أمنية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية، والالتزام بتنفيذ ما تضمنته المادة السادسة على النحو المبين في الفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥ من الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وكذلك الفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥، الخاص بجعل منطقته الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الشأن، يؤد وفد بلادي أن يؤكد على الآتي: أولا، أهمية المضي قدما في تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والاستراتيجية، في شكل مبادرات فردية وثنائية وجماعية، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية تخفيض ونزع السلاح النووي.

ثانيا، تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الحد من التهديدات الناشئة من هذه الأسلحة، بما في ذلك وضع تدابير متفق عليها لتخفيض حالة التأهب لنظم الأسلحة النووية.

ثالثا، أهمية أن يقوم مؤتمر نزع السلاح، بدون تأخير، بإنشاء لجنة مخصصة لمعالجة مسألة نزع السلاح

واجتثاث كافة أنواع الإرهاب وأشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، والإرهاب المنظم الذي طالت أخطاره معظم أنحاء العالم. بما في ذلك بلادي وبلدان كثيرة كان آخرها وأقرها للأذهان ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية العام الماضي.

تعاين بلادي العديد من المشاكل المترتبة على وجود عدد هائل من الألغام ومخلفات الحروب، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود ما لا يقل عن عشرة ملايين لغم دفنت في الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية، مما شكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستهدفة في بلادي، وتسبب في قتل وجرح آلاف المواطنين الأبرياء. وبهذه المناسبة، نطالب، من خلالكم، كافة الدول التي تسببت في زرع هذه الألغام بالاستجابة التامة والفورية، بتزويد بلادي بما لديها من خرائط ومعلومات تتعلق بهذه الألغام، وتقديم المساعدة الفنية والمادية اللازمة لإزالتها، والعمل على ضرورة دفع التعويضات الملائمة التي تتناسب والأضرار التي نتجت عنها. ونود أن نشيد هنا بالإعلان التاريخي الذي تم التوصل إليه بين ليبيا وإيطاليا عام ١٩٩٨ الذي تضمن، في جملة أمور، التعاون بين البلدين على إزالة الألغام من الأراضي الليبية، ونشيد أيضا بتوقيع البلدين على مذكرة تفاهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن وضع آلية لتنفيذ ما جاء بالإعلان المشار إليه. ومن هذا المنبر، نتوجه بالدعوة إلى الدولتين الأخريين، وهما بريطانيا وألمانيا، أن تحذو حذو إيطاليا، بتوقيع اتفاقات مماثلة مع ليبيا، وأن تقدما المساعدة الفنية والمادية اللازمة لإزالة الألغام ودفع التعويضات المناسبة للشعب الليبي عما لحقه من أضرار بسبب هذه الألغام.

لقد تناولت هذه اللجنة منذ عام ١٩٨١ بندا بعنوان "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". وطالبت بلادي منذ أمد بعيد بضرورة جعل هذه المنطقة

للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تعتبر نهجا ينبغي ألا ننساه، وأن نعيد التذكير به بقوة، والعمل على ترسيخه وتطبيقه لما يكتسبه من أهمية بالغة في الحد من التسلح وتحقيق نزع السلاح بالشكل المطلوب. وقد تمثلت هذه الأولويات في الأسلحة النووية، ثم أسلحة الدمار الشامل الأخرى، البيولوجية والكيميائية، والأسلحة التقليدية. وما فشل المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية الذي عقد بجنيف عام ٢٠٠١ في إصدار إعلان ختامي واقترح الوفد الأمريكي بإنهاء عمل الفريق المخصص المكلف بإبرام بروتوكول يرمي إلى تعزيز الاتفاقية رغم معارضة معظم الوفود المشاركة، إلا دليل واضح على عدم توفر الإرادة السياسية المطلوبة والتي نحن في أشد الحاجة إليها لتحقيق التقدم المطلوب في جميع جوانب نزع السلاح.

لقد أولت بلادي أهمية بالغة لمسألة نزع السلاح، حيث وقعت وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال، منها على سبيل المثال لا الحصر، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وبروتوكول جنيف المتعلق بالغازات السامة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشاركت أيضا بفعالية في كافة المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بقضايا نزع السلاح، انطلاقا من قناعتها التامة والتزامها الكامل بأهمية بناء عالم خال من التهديد باستعمال كافة أنواع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الكيميائية والبيولوجية، وبأن تعمل بجد من أجل إنهاء الفقر والقضاء على الأمراض المستوطنة، بما في ذلك مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومساعدة كافة الشعوب التي تزرع تحت الاستعمار والاحتلال في تقرير مصيرها وتحقيق حريتها ونيل استقلالها، ورفع كل أنواع الظلم والقهر الذي يمارس عليها،

أعرب عن تقدير وفد بلادي للسفير أندريه إيردوس ممثل هنغاريا ولسائر أعضاء المكتب على إسهاماتهم في نجاح عمل اللجنة الأولى في العام الماضي. وتود تايلند أيضا أن تعلن تأييدها للبيان الذي سيدي به لاحقا ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن الهجمات الشنيعة التي سببت خسائر محزنة في أرواح الآلاف من المدنيين الأبرياء يوم ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي تمثل تذكرة مؤلمة لنا بالتدابير الياثسة التي تفوق الخيال والتي لا يتوانى الإرهابيون عن اتخاذها لتحقيق غاياتهم. ولا يمكننا أبدا أن نستبعد احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات المتصلة بها ذات يوم في أيدي الإرهابيين الدوليين. ويتطلب هذا منا جميعا توخي المزيد من اليقظة.

ولذلك، فمن الحيوي أن نعزز التعددية وندعم النظم المتعددة الأطراف وخاصة في مجال نزع السلاح. ذلك أنه لا يمكن التصدي بصورة فعالة للتحدي الذي يشكله الإرهاب الدولي وإمكانية حصوله على أسلحة الدمار الشامل إلا من خلال إجراء متضافر ومنسق من جانب جميع الدول صغيرها وكبيرها. وبالفعل، ينبغي أن نلبي الدعوة التي وجهها الأمين العام في الخطاب الذي أدلى به مؤخرا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن نحقق أقصى استفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف. فما هو أفضل سبيل لتحقيق ذلك؟

أولا، نحتاج إلى مواصلة الحفاظ على الزخم في نُظم نزع السلاح الحالية المتعددة الأطراف، إن لم يكن تسريعه. وعلى المستوى العالمي، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأساس الذي يركز عليه القضاء التام على الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وينبغي أن تساعد نتائج الاجتماع الأول الذي عقد في نيسان/أبريل من هذا العام، للجنة

منطقة أمن وسلام، وبأن تعيش كافة شعوبها في وئام واحترام متبادل، وأن تعمل سويا من أجل أن تكون بحيرة تواصل وسلام، وجسرا بين القارات وملتقى لكافة الحضارات والثقافات. وهذا لن يتأتى إلا من خلال انسحاب تام لكافة الأساطيل العسكرية الأجنبية، وغلق القواعد العسكرية الأجنبية التي لم يكن هناك مبرر لوجودها، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وضرورة العمل بشكل جاد على احترام سيادة كل دولة من دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام خصوصيات كل منها، وحل كافة خلافاتها بالطرق السلمية من خلال الحوار، بعيدا عن استعمال القوة أو فرض العقوبات والتهديد بمها، والعمل على ضرورة إنهاء الاحتلال الأجنبي واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل استقلالها. وما اجتماع طرابلس لدول غرب البحر المتوسط المعروف بـ (٥ + ٥) الذي عقد في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ إلا تجسيد لروح هذا التعاون الذي نطمح إليه، وخطوة هامة في الطريق الصحيح نحو تحقيق التعاون التام والشامل بين دول المنطقة للمساهمة بشكل فعال في تعزيز السلم والأمن الدوليين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي الختام، لا يفوتني أن أرحب بقرار كوبا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة "تلاتيلوكو" وهي خطوة على الطريق الصحيح نحو عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

السيد شنداوونغسي (تايلند) (تكلم بالانكليزية):

نيابة عن وفد تايلند، أود أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا على ثقة من أن اللجنة الأولى ستتمكن، بفضل إدارتكم القديرة وتوجيهاتكم السديدة، من تحقيق نتائج ملموسة، وبالتالي تسهم في جهود نزع السلاح العالمية. وأود أيضا أن

للخطر. وعلى الرغم من عقد المؤتمر المعني بتدابير تسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن رفض دول رئيسية مدرجة في المرفق ٢، وبالذات الدول الحائزة لأسلحة نووية، التصديق على المعاهدة، يمكن أن يؤدي إلى تآكل الثقة في هذا الصك المهم لمنع الانتشار النووي. ونحن من جانبنا نسرع عملياتنا الداخلية بغية التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، نحتاج إلى دعم مبادرات جديدة لتعزيز نظم نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولقد طال انتظار انطلاق الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح التي ينبغي، ضمن أمور أخرى أن تساعد على الترويج لترع السلاح النووي. ولذلك نأمل في عقد تلك الدورة في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع الدول.

ومع أن تهديد أسلحة الدمار الشامل يحدق بنا جميعاً، فلا ينبغي أن تنهون في مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضاً، لأنها المذنب الحقيقي الذي يتسبب في الموت والدمار كل يوم. ويزداد عدد الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يقتلون أو يشوهون بتلك الأسلحة وأيضاً بالألغام الأرضية. وهذه الأسلحة ذاتها هي التي يمكن أن تسمح لأعدائنا المشتركين من قبيل مهربي المخدرات بأن تكون لهم اليد العليا في حربنا ضد المخدرات. وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة كبيرة إلى الأمام للتصدي للتحدي الذي يشكله الانتشار المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، باعتماد برنامج عمل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وقد اتخذت تايلند خطوات عديدة منذ ذلك الحين لتابعة نتائج المؤتمر. وتم إنشاء هيئة تنسيق وطنية تحت قيادة

التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام ٢٠٠٥ على تقوية الزخم في عملية معاهدة عدم الانتشار. ونحن نرحب بقرار كوبا الذي اتخذته مؤخراً بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. وينبغي تعزيز الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المساعدة على ضمان الأمان النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يشجعنا أنه في الاجتماع الذي عقده مؤخراً مجلس محافظي الوكالة وكذلك المؤتمر العام للوكالة في فيينا، علّق أعضاء المجتمع الدولي أهمية كبيرة على تدابير تدعيم التعاون الدولي فيما يتعلق بالأمان في مجال الإشعاع النووي، ونقل المواد والنفايات النووية، وكذلك أنشطة التحقق وأمن المواد في المجال النووي. ولذلك، فمن الأساسي أن يتيسر للبلدان النامية سرعة الحصول على المساعدة التقنية حتى تتمكن من بناء قدراتها على تحقيق درجة أكبر من الأمان النووي في تطوير الأبحاث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. وعلى المستوى الإقليمي، تشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة مهمة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، ندعو جميع الدول وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تدعم منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز مؤخراً في المناقشات المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

ثانياً، نحتاج إلى عكس مسار الاتجاهات الضارة في بعض نظم نزع السلاح المتعددة الأطراف، الناجمة عن كل من الإجراءات الانفرادية والتفاعس الانفرادي. ومن المحتمل أن يؤدي إخفاق المؤتمر الاستعراض الخامس لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في تحقيق نتائج ملموسة إلى تعريض الاتفاقية ذاتها

الأطراف والبلدان الأخرى إلى حضور ذلك الاجتماع والمشاركة فيه.

إن التعددية ونظم نزع السلاح الفعالة المتعددة الأطراف هي أفضل رهائنا للتغلب على التحديات التي يشكلها الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل وتهديد انتشار الأسلحة النووية. فلنجدد التزاماتنا بالتعددية ونضطلع معا بجهود متضافرة لجعل عالمنا مكانا أكثر أمنا وسلامة للأجيال القادمة.

السيد سود (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم أيضا التعاون الكامل من وفدي في إنجاز المهام المعهودة إليكم.

منذ اجتمعنا آخر مرة في ظل الأحداث التي حددت المسار التالي لنهج نزع السلام والأمن الدولي، رأينا تغيرا في تركيز عمل هذه اللجنة. فقد تخلل حوارنا شعور أكبر بالإلحاح. وفي تناقض صارخ، أصبحنا في الوقت ذاته أكثر وعيا بمفارقة أن وتيرة جهودنا المتعددة الأطراف عانت في واقع الأمر من نكسات. ولسنة أخرى لم نر أي دليل على الإرادة السياسية الضرورية لبدء مفاوضات معاهدات نزع السلاح التي طال انتظارها والتي تستهدف المستقبل. وما لم نوحّد قوانا فنحن في خطر الانخراط في أنشطة مليئة بالضجيج والانفعال ولا تعني أي شيء.

ونحن بحاجة إلى أن نفيق من غفوتنا ونتخذ مبادرات متضافرة تتصدى لكل من القضايا التي ظلت تشغلنا لفترة طويلة، وتلك التي ظهرت في سياق ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتهديد الخطير الذي يواجهنا ويشغلنا جميعا. وقد صرح الأمين العام حين مخاطبة الجمعية العامة السنة الماضية قائلا:

مجلس الأمن القومي لفحص سبل ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وتشارك تايلند أيضا بنشاط في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين الذي اجتمع في شهر تموز/يوليه الماضي في جنيف لمساعدة الأمين العام على إجراء دراسة حول جدوى وضع صك دولي لتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن ندعم جميع الجهود المبذولة لضمان قوة الزخم في عملية متابعة برنامج العمل المؤدية إلى الاجتماع الذي سيعقد في العام القادم، والمقرر عقده مرة كل عامين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بمكان وتوقيت ذلك الاجتماع، نحث بشدة على عقده في نيويورك في تموز/يوليه بغية ضمان تمكين أكبر عدد ممكن من الوفود من المشاركة في عملية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونطلب أيضا أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها بتقديم مساعدة تقنية ومالية لكي تحصل جميع الدول على القدرة المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل بفعالية.

إن اختتام الاجتماع الرابع الذي عقده مؤخرًا في جنيف الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)، يضع في دائرة الضوء مرة أخرى الوطأة الإنسانية المدمرة لمشكلة الألغام الأرضية، والحاجة إلى تحقيق عالمية الاتفاقية بأسرع ما يمكن. وقد أدت تايلند دورا فعالا في الترويج لمسألة تقديم المساعدة للضحايا، وفي المعالجة الشاملة لمسألة الألغام الأرضية على المستوى الإقليمي من خلال حلقتين دراسيتين عقدتا في تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وفي أيار/مايو ٢٠٠٢. وستتوج إسهاماتنا في المساعدة على التصدي للتحدي العالمي الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد باستضافة تايلند للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الدول

سبتمبر ٢٠٠١ وبالتالي لم يكن بإمكاننا أن ندرج مثل هذه الدراسة في الماضي. ولكن نظرا للإلحاح وتوافق الآراء بشأن طابع التهديدات الجديدة التي نواجهها، فإنني أثق بأننا سنتمكن من إيجاد الموارد اللازمة لمعالجة هذه المسألة. وعليه، فإنني أأمل أن يكون في مقدور جميع أعضاء اللجنة تأييد هذه المبادرة التي تأتي في الوقت المناسب.

أما مسألة الأسلحة النووية فإنها تتقدم على اهتمامنا بالإرهاب وتتجاوزته. فلن يتحقق الأمن الكامل الذي هو من حقنا جميعا إلا عندما ننجح في إزالة جميع الأسلحة النووية من جميع ترسانات العالم. وبالرغم من أن الهند اضطرت لممارسة خيارنا النووي من أجل حماية استقلالنا الاستراتيجي، فإنها لا تزال ملتزمة بتحقيق هدف نزع السلاح الشامل. ومع ذلك، فإن وفدي يقدم إلى اللجنة مرة أخرى، مثلما فعل منذ عام ١٩٨٢، مشروع القرار الذي يدعو إلى التفاوض بشأن إبرام اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما تكن الظروف.

ويمكن أن يعزى فشل النظام الحالي لعدم الانتشار إلى طابعه التمييزي المفرط، الذي تم تمديده إلى الأبد، مما أدى إلى تفاقم المشكلة. وإلى أن يتم الوفاء بالتعهدات التي تم الالتزام بها بالتخلص التام من الترسانات النووية، فسيكون من الضروري أن تتخذ جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية الخطوات اللازمة لتؤكد للعالم أنها ستخفض من خطر استخدام الأسلحة النووية عن غير قصد أو دون إذن. وليس هناك مبرر للاحتفاظ بآلاف الأسلحة النووية في حالة من التأهب تتسم بدقة بالغة مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ولم يعد بالإمكان تجاهل النداء الذي ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية للسعي إلى التخلص من المخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل الكفيلة بالتخلص من المخاطر النووية.

”ومع أن العالم لم يكن قادرا على منع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، هناك الكثير من الأعمال التي يمكن أن نقوم بها للمساعدة في منع الأعمال الإرهابية في المستقبل التي قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل. ويمكن أكبر قدر من الأخطار في ما تقوم به جماعات من غير الدول، أو حتى شخص واحد، يمتلك أو يستخدم سلاحا نوويا أو بيولوجيا أو كيميائيا. ويمكن استخدام سلاح كهذا دون حاجة إلى أية قذيفة أو أي جهاز إطلاق معقد آخر“ (A/56/PV.12).

ومنذ ذلك الحين، بدأ المجلس الاستشاري للأمن العام المعني بأمور نزع السلاح يتعامل مع الخطر الذي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتقدم بعض التوصيات المفيدة. ويجب اتخاذ خطوات إضافية في إطار الأمم المتحدة حيث أن هذه المشكلة ليست مقصورة على بلد أو منطقة بعينها.

ونظرا للآثار التي تترتب على الصعيد العالمي، لن يكفي أن نتصدى للمشكلة خلف الأبواب المغلقة لنواد مختارة. ومن ثم، فإن الهند تقترح تقديم مشروع قرار جديد يطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة عن المسائل المتصلة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين. ونظرا للحاجة إلى الاستعجال، يقترح مشروع القرار إنجاز الدراسة أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٣ وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين في العام القادم.

لقد أثبتت أثناء المشاورات التي أجريتها مع الوفود بعض المخاوف عما إذا كان لدينا تمويل كاف. ونظرا للطريقة التي يبرمج فيها التمويل، أي كل سنتين، فمن الواضح أنه لم يكن بإمكاننا أن نتوقع أحداث ١١ أيلول/

مؤتمر نزع السلاح حتى يتسنى دفعه للعمل من أجل خير الجميع.

وقد اشتركت الهند في عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لإعداد تقرير عن مسألة القذائف من جميع جوانبها، والذي أنجز أعماله هذا العام. كما تابعنا باهتمام المبادرات الأخرى التي ترمي إلى معالجة مسألة القذائف. ونود أن نشهد تعزيز القواعد المتعلقة بمكافحة انتشار القذائف عن طريق إبرام اتفاقات شفافة متعددة الأطراف بالاستناد إلى الأمن المتكافئ وغير المنقوص، وكذلك كفالة عدم الإضرار بالتطبيقات المدنية المتصلة بالفضاء.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك اعتماد واسع النطاق على ضوابط الصادرات في مجموعة مختارة من البلدان باسم عدم الانتشار. وعلى الرغم من أن تلك التدابير لم تكن فعالة تماما، فإن حرمان البلدان النامية مما يسمى بالتكنولوجيا والمعدات ذات الاستعمال المزدوج قد ألحق أضرارا فادحة بالجهود الإنمائية السلمية لهذه البلدان في عدد من مجالات النشاط الاقتصادي. وهناك حاجة إلى نظام لضوابط الصادرات يتسم بالفعالية والشفافية ويتفق وأهداف عدم الانتشار دون التأثير على التطبيقات السلمية لهذه التكنولوجيات. وليس هناك مكان للآليات التمييزية - التي يتناقض بعضها مع أحكام المعاهدات النافذة - التي تحرم البلدان النامية من فوائد التطورات العلمية والتكنولوجية الرائدة. ومن أجل التصدي لهذه المسألة الحاسمة، ستقدم الهند إلى اللجنة، كما ظلت تفعل منذ عام ١٩٨٩، مشروع قرار معنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح".

إن لنا جميعا مصلحة في كفالة أن تنفذ سائر أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذًا كاملا وفعالا. والهند باعتبارها من الدول الأطراف الأصلية بهذه المعاهدة غير

وسيقدم مشروع القرار الهندي المعنون "تخفيض المخاطر النووية" للسنة الخامسة على التوالي على أمل أن يحظى بتأييد أوسع ويقنع الذين لا يزالون متشككين بضرورة التعجيل باتخاذ إجراء ملموس.

ونظرا لأن الهند تستعد لتحمل مسؤولياتها كرئيس لمؤتمر نزع السلاح اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اسمحوا لي أنؤكد من جديد التزام بلدي بالمشاركة البناءة وبحسن نية في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لوضع معاهدة غير تمييزية قابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل إنتاج الأسلحة النووية أو أي أجهزة متفجرة. كما أن الهند ملتزمة بمنع الاستمرار في تسليح الفضاء الخارجي وإضفاء الطابع العسكري عليه، وهو الذي ينبغي أن يحافظ عليه من أجل كامل نطاق الأنشطة التعاونية والسلمية والإنمائية. وقد حدثت هذه الالتزامات بالهند لتأييد اقتراح أموريم باعتباره إحدى السبل التقدمية الممكنة للشروع في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ونظرا لأن ذلك الاقتراح لم يفض إلى توافق في الآراء فيما بين جميع الأعضاء، فقد رحبنا بمبادرة السفراء الخمسة المشتركة بين المجموعات، وأعربنا عن استعدادنا لتأييدها إذا كانت ستقودنا إلى الخروج من المأزق المستعصي في المؤتمر.

وستشارك الهند بوصفها الرئيس المنتخب لمؤتمر نزع السلاح إلى جانب هنغاريا، الرئيس السابق، في مشاورات مستفيضة على هامش هذه اللجنة في محاولة لحل العقدة المستعصية. وجهودنا لن تنصب على السعي إلى التوصل إلى حلول إجرائية سريعة، بل على التأكد من وجود استعداد لدى جميع الفرقاء المعنيين لإبداء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل موضوعي. وتمس الحاجة إلى دعم صحة مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في المنتدى الوحيد المخصص لهذا الغرض. وينبغي أن يتسنى لنا تحويل نخبنا على الحالة الراهنة للأمن العالمي إلى جهد جماعي لنفخ الروح في

وبوصفنا رئيسا معينا لاجتماع الدول الأطراف لاحقا هذه السنة، نتعشم أن يكون في وسعنا أن ندفع العمل الحالي قدما بطريقة واقعية بتعاون جميع الدول الأطراف.

لقد بدأ الفريق المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يتعامل مع مسألة وضع العلامات والتسجيل لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أعماله هذه السنة. ونحن نقدر الثقة التي أُسبغت على الهند بانتخابها، بالتركية، رئيسا للفريق، ونتعشم أن يكمل بنجاح المهمة الموكلة إليه بتعاون جميع أعضاء الفريق.

وترحب الهند بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقيق في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، الذي كنا ممثلين فيه. ونلاحظ بصفة خاصة التركيز في التقرير على تفكير جديد والحاجة لإعادة تنشيط الجهود الدولية والتعاون في هذا الميدان. وهناك حاجة ملحة لتعزيز الأبعاد المجتمعية لنزع السلاح، الذي يمكن أن تسهم فيه بصورة ملموسة المجتمعات الأكاديمية والبحثية والمنظمات غير الحكومية.

هذه السنة ظللنا جميعا مشغولين بالتعامل مع الإرهاب الذي يتجاوز الحدود. وفي نفس الوقت، شهدنا ترددا في المعالجة العاجلة للشواغل الطويلة الأمد التي ظلت معنا. ويقوم القانون الدولي على أساس وضع قواعد عالمية تختار الدول ذات السيادة التقيد بها. ويضفي القبول الجماعي طابع الشرعية، لأنه لا توجد هناك سيادة عالمية. ويعلمنا التاريخ أن الإجراءات الانفرادية، أو تلك التي تتخذها تحالفات حصرية لم تحصل على صفة الشرعية، تضعف أعراف القانون الدولي. وفي التعامل مع مشاكل ذات نطاق وأثر عالميين، نحتاج للعمل بروح جماعية مستخدمين نهجا غير تمييزية وشفافة بطريقة تشمل الجميع. ونحتاج، من خلال عملنا في هذه اللجنة، لإعادة إرساء قيمة وفعالية الجهود المتعددة الأطراف.

التميزية، ملتزمة التزاما تاما بهذه المهمة. ونحن مرتاحون أيضا لكون بعض التطورات غير الصحية التي هددت عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جرى حلها بالتعاون مع جميع الدول الأطراف.

ويساور الهند قلق عميق من جراء الظروف التي أُلجأت إلى تعليق المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بصورة مفاجئة في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات التي حدثت منذئذ لا تبشر بالخير بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي المستأنف لهذا العام. وبدلا من أن تؤدي حوادث الجمرة الخبيثة التي وقعت في العام الماضي إلى حفز المجتمع العالمي على العمل الجماعي لمواجهة خطر الأسلحة البيولوجية، فقد أدت إلى طريق ينبذ إطار العمل المتعدد الأطراف وقد يهدد القاعدة التي وجدت منذ ٣٠ عاما. ورغم أن تدابير التنفيذ المتخذة على الصعيد الوطني والجهود التي تبذلها بعض المجموعات قد تستحق المتابعة، فإنها لا تشكل بديلا عن الجهود المفيدة المتعددة الأطراف لتعزيز الاتفاقية. ونأمل أن يجنب المؤتمر الاستعراضي المستأنف الفشل بالتوصل إلى اتفاق بشأن عمل متواضع للمتابعة على الأقل، في سياق متعدد الأطراف حقا. وفي وقت يشكل فيه خطر انتشار الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي مصدرا من مصادر القلق العميق، فإن من المأساوي تقويض القاعدة التي أرسيتها اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن حسن الحظ أن المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أسلحة تقليدية معينة حقق تقدما أكبر بتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الصراعات غير الدولية، وبإنشاء فريق للخبراء الحكوميين لدراسة مسألة مخلفات الحروب غير المنفجرة والألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وكانت الهند من المشاركين النشيطين في العملية، بقيامها بالتصديق على جميع بروتوكولاتها، بما فيها البروتوكول المعدل المتعلق بالألغام الأرضية.

الأمم المتحدة، من خلال الندوات والمؤتمرات والدراسات المعممة على الدول الأعضاء.

ثانياً، تؤدي الشفافية في مجال التسلح دوراً كبيراً في تخفيف التوترات الدولية وهيئة بيئة تسودها الثقة بين الدول. وقد اتخذت الأمم المتحدة تدابير أساسية في هذا المجال، تتمثل خاصة في إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سنة ١٩٩٢، والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمين العام بمعلومات عن نفقاتها العسكرية. وتلتزم حكومة بلادي بموافاة الأمين العام ببيانات سنوية عن نفقاتها العسكرية التي انخفضت هذا العام بنسبة ٨,٥ في المائة عما كانت عليه العام الماضي.

إلا أن بلادي ترى أن الدور المتوخى من سجل الأسلحة التقليدية لا يمكن أن يكتمل إلا بتوسيعه ليشمل الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، وألا يقتصر على الأسلحة التقليدية السبعة فحسب.

ثالثاً، يشكل إنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل أحد أسس تحقيق نزع السلاح. ويتحقق ذلك عادة من خلال ترتيبات يتم التوصل إليها بين دول المنطقة المعنية بمبادرة محلية أو دولية. ويمكن لهذه المناطق أن تتكاثر وتتوسع لتشمل أكبر قدر ممكن من المساحات الجغرافية المتروعة السلاح.

وعلى هذا الأساس، اقترحت الأمم المتحدة إنشاء عدة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومنها منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بعد بالرغم من صدور ٢٨ قراراً عن الجمعية العامة بهذا المعنى، كان آخرها القرار ٢١/٥٦ في العام الماضي، الذي يدعو دول المنطقة إلى الامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حتى تتمكن اللجنة من إنهاء مناقشتها بحلول الساعة ١٨/٠٠ اليوم، أرجو من الممثلين أن تقتصر كلماتهم على ١٠ دقائق.

السيد عساف (لبنان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أهنيكم وأعضاء مكتبكم على انتخابكم لإدارة أعمال لجنتنا هذه. ويسعدني أن أؤكد على تعاوننا معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

يطالبنا ميثاق الأمم المتحدة بالتعهد على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي يعتبر السلاح أداها الرئيسية. إن السلاح الذي وجد في الأساس لحماية الدول والحفاظة على بقائها، أصبح اليوم يشكل تهديداً حقيقياً لها ولشعوبها. وبات على البشرية إيجاد الوسائل الكفيلة بالتخفيف من مخاطره إلى أكبر حد ممكن. وفي هذا الإطار، لا تزال لجنتنا تسعى إلى تحقيق نزع السلاح ونشر الأمن منذ سنة ١٩٧٢، تاريخ انعقاد أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، وهي اليوم تواصل سعيها هذا من خلال درس ومناقشة البنود الثمانية عشر المدرجة في جدول أعمالها بهذه الدورة. ونحن نشق بإمكانية التوصل إلى وضع يقلل من مخاطر التسلح، شرط توفر الإرادة السياسية لدى الدول. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة إجراءات ستناقشها لجنتنا فيما بعد، نوجز أهمها على النحو التالي:

أولاً، يعتبر التثقيف في مجال نزع السلاح وسيلة أساسية لتوعية الشعوب وتنويرها بمخاطر التسلح، وتكوين رأي عام ضاغط يمكنه ممارسة تأثيره على الحكومات لإحداث التغيير المطلوب، وإلزامها بانتهاج سياسات تتوافق مع نزع السلاح. وباتت عملية التثقيف في عصرنا هذا أكثر سهولة وسرعة بفعل العولمة والتكنولوجيات الحديثة؛ وخاصة شبكة الإنترنت دون إهمال الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، وكذا منظمة

هي الحال بالنسبة لمناطق شاسعة في جنوب لبنان، حيث خُلف الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ لغم أرضي، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

في الختام، يحدونا الأمل أن تتمكن لجنتنا هذه من تحقيق رسالتها بنزع السلاح ونشر الأمن والسلام، فيصبح قيام الدول واستمرارها مستندا إلى مبادئ القانون الدولي وليس إلى قدراتها العسكرية، فنتنفي الحاجة إلى التسلح، لأنه وكما يقول مونتسكيو: "الامبراطورية التي تقوم على السلاح، ستحتاج لتدافع عن نفسها بالسلاح".

السيد عيسى (مصر): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة وأن أعبر عن ذات التهنية والتقدير لبقية أعضاء هيئة المكتب.

إننا، في اجتماعنا هنا باللجنة الأولى لبحث المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، ندرك من واقع ضالة التقدم المحرز خلال العام المنصرم وكذلك من رصدنا للاتجاهات البازغة أننا بصدد مرحلة صعبة تهيم فيها التحديات لآليات العمل متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ومستقبله على أي تطورات إيجابية في ذات المجال.

ومن هنا نرحب بالمقترح القيم من السيد جاينثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في كلمته الافتتاحية لأعمال هذه اللجنة بإنشاء لجنة دولية بشأن أسلحة الدمار الشامل. إننا اليوم بحاجة ماسة إلى تناول قضية أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بصورة متكاملة وشاملة، وطرح مقترحات جديدة وفعالة تخرج عن الإطار التقليدي لتناول هذا الموضوع، وتقدم توصيات مبتكرة وجادة، لتسهم بذلك في ضبط إيقاع الحوار بشأن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والصواريخ، ووضعها في إطار متزن، ومنهجي أيضا، يراعي مقتضيات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومتطلبات الأمن المشروعة للدول. فمرة

وبالرغم من انضمام إسرائيل إلى التوافق حول هذا القرار، فإنها لا تزال ترفض تنفيذه. وهي في ردها على الأمين العام المبين في الوثيقة A/57/214، أعلنت صراحة وحرفيا:

"[إن] قرار الجمعية العامة ٢١/٥٦ ... لا يعبر بشكل ملائم عن موقف إسرائيل بالنسبة للمسألة النووية في الشرق الأوسط".

وكان المطلوب هو أن تعبر الجمعية العامة عن إرادة إسرائيل، وليس أن تلتزم إسرائيل بإرادة الجمعية العامة.

رابعا، إن الانضمام إلى معاهدات نزع السلاح، والمشاركة في المفاوضات الدولية المخصصة لهذا الغرض، يؤديان إلى تنمية التعاون الدولي وتهيئة الظروف الملائمة لبناء شراكات حقيقية.

وعملا بهذا المبدأ، فإن بلادي وجميع الدول في الشرق الأوسط، عدا إسرائيل، أصبحت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما فتئت إسرائيل تتجاهل النداءات الدولية المتكررة التي تطالبها بالانضمام إلى هذه المعاهدة وإلى معاهدات أخرى، مما يؤدي إلى إطالة حالة التوتر في الشرق الأوسط وعدم إعطاء العديد من معاهدات نزع السلاح صفة الشمولية المطلوبة.

هناك ترابط وثيق بين نزع السلاح والتنمية. ففي عالمنا المحدود الموارد يصل الإنفاق على التسلح إلى مستويات خيالية، قُدرت هذا العام بمبلغ ٨٥٠ بليون دولار. ويشكل هذا الإنفاق الهائل تناقضا كئيبا لإزاء الفقر والعوز في عالم يعيش ثلث سكانه على أقل من دولارين في اليوم الواحد.

ويكون لبعض أنواع الأسلحة، كالألغام مثلا، أكثر من وجه سلبي واحد. فهي عدا الأثمان التي تُزهق عليها والخسائر البشرية التي تسببها، يمكنها أن تضع خارج إطار الاستصلاح والاستفادة أراضي قد تكون الدول بأمس الحاجة إلى استغلالها في النواحي الزراعية أو الصناعية، وهذه

في هذا الصدد إلى أن التزام الدول النووية الخمس بالتخلص من ترساناتها النووية هو التزام أخلاقي وقانوني. وفي إطار فهمنا لمتطلبات هذا الالتزام، تتقدم مصر وشركاؤها في "اتسلاف البرنامج الجديد" بمشروع قرار يعالج عدة موضوعات، منها حالة الخمول التي تنتاب العمل الدولي في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار منذ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وبالنسبة للجهود الدولية في مجال عدم الانتشار، فإننا نقف هنا، للأسف الشديد، أمام دورة جديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والشرق الأوسط قد شهد عنفاً وتضييلاً خلال العام المنصرم يفوق كل التوقعات، ونقف دون تقدم يذكر نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مستوى الشرق الأوسط، وهو الهدف الذي يسعى إليه القدر الأعظم من الدول الأعضاء بالجمعية الدولية، ويعبر عنه، سواء في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو خلال اجتماعات أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي على مستوى الشرق الأوسط ما زال من أولويات العمل السياسي المصري. وهو الحال بالنسبة للسود الأعظم من أعضاء المجتمع الدولي. وسوف تستمر مصر في مساعيها لتحقيق هذا الهدف بالجمعية العامة من خلال قرار يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط، وقرار ثان يطالب إسرائيل، بوصفها الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إليها.

وفي هذا السياق، فإن مصر ترحب بقرار العراق السماح باستئناف نشاط التفتيش بأراضيه من جانب الأمم المتحدة، ويتعاون مع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك، باعتبار

أخرى، أكرر تقديرنا لإسهام وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

أود في مستهل الحديث الإشارة إلى بعض العلامات الإيجابية، فأعبر عن ترحيب وفد مصر بنجاح المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والتي كُلت باتفاقية موسكو، الاتفاقية التي أطلقت شراكة أمنية جديدة وحوارا استراتيجيا بين الدولتين. وإننا نأمل أن تكفل الولايات المتحدة وروسيا ألا يُعاد استخدام الأسلحة النووية التي تخرج من الخدمة، أو من إطار حالة التأهب، بموجب هذه الاتفاقية، فيتحقق بذلك إنجاز هام في مجال نزع السلاح يقترب بنا من هدف القضاء نهائياً على الترسانات النووية، وصولاً إلى نزع السلاح النووي.

إن مصر ترحب بمساعي دول وسط آسيا الخمس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على أراضيها، مما يعزز الجهود نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أماكن أخرى من العالم.

كما نرحب بقرار حكومة كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يقترب بنا من تحقيق عالمية المعاهدة. وإذا كان التحرك الكوبي يعكس أهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية لجهود عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، فإننا نأسف أن هدفنا المشترك، وهو تحقيق عالمية المعاهدة، ما زال بعيد المنال في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط. كما أن جهود نزع السلاح النووي تسير بخطى متباطئة فلا تقترب من الآمال المرجوة منها.

وفيما يتصل بنزع السلاح النووي، فإن كافة الدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووي تعهدت عام ٢٠٠٠ بالعمل من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، وقبلت أن تلتزم بثلاث عشرة خطوة وصولاً إلى هذا الغرض. ويُشار

دون أي تقدم في نشاطه، وإنما هي تعكس في حقيقة الأمر ظاهرة أكثر عمقا في حالة العلاقات الدولية في دور العمل المتعدد الأطراف ومؤسساته.

وأود الإشارة هنا إلى قضية أخرى لا تقل أهمية في اتصالها بالعمل المتعدد الأطراف، وهي مسألة القذائف. إن وفد مصر يعبر عن التقدير لنشاط فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بمسألة القذائف؛ والذي كُلف بإعداد تقرير عن هذه المسألة من جميع جوانبها. ونحن نذكر ثمة جهد فريق الخبراء، ونقدر دور هذا الفريق ونجاحه في اعتماد تقرير بشأن هذه القضية الدقيقة. ونؤكد أنه بالرغم من أن توصيات فريق الخبراء جاءت موجزة، فينبغي النظر إلى تقرير الفريق بوصفه الخطوة الأولى التي تتخذها الأمم المتحدة لمعالجة هذه القضية في إطار متعدد الأطراف، والتي ينبغي أن تشكل الأرضية لنشاط مستقبلي من جانب المنظمة.

ومن ناحية أخرى، تجب الإشارة إلى مدونة السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، والتي مرت بعدة مراحل وصياغات منذ إنشائها وتدويلها من قبل الدول الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف عام ٢٠٠٠. وأود الإشارة هنا إلى أن مصر شاركت بنية صادقة في الجهود التي بذلت على مدار العام المنصرم لتنقيح صيغة مدونة السلوك، وذلك خلال اجتماعين عقدا لهذا الغرض في باريس وفي مدريد؛ إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى كونها جهدا متعدد الأطراف بالمعنى السليم. وفي تقديرنا أن مصداقية ونجاح مدونة السلوك، أو أي وثيقة أخرى لم يتم التفاوض بشأنها أو أي ترتيب من طرف واحد للرقابة على الصادرات، سوف يعتمدان بالأساس على الصيغة النهائية للمدونة كما صاغها مؤلفوها، ومدى نجاحها في معالجة المسائل المتصلة بالحوار الجاري حول القذائف بصورة موضوعية ومتزنة، تعالج الأبعاد المختلفة لهذه القضية والتي

نشاط التفيتش خطوة أساسية في سبيل رفع الجزاءات التي فرضت على العراق منذ عشر سنوات. ولكننا نستذكر هنا أن أنشطة نزع الأسلحة العراقية المخطورة التي أقرها مجلس الأمن عام ١٩٩١، كانت بمثابة خطوات باتجاه هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من الصواريخ اللازمة لإيصال تلك الأسلحة. أما اليوم، وقد مر ما يزيد عن عقد من الزمان على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) بدون إحراز تقدم نحو هذا الهدف الحيوي، فتقديرنا أن مصداقية نظام عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط سوف تعتمد بدرجة كبيرة على الخطوات المستقبلية التي سيتخذها المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في الشرق الأوسط. بمفهومها الأوسع.

سبق أن ذكرت أن هناك تحديات جادة تعترض سبيل العمل متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ومستقبل هذه الجهود في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وفي مقدمة هذه التحديات العقائد الاستراتيجية المتجددة التي تطرح مبررات جديدة لاستمرار حيازة الأسلحة النووية وتطويرها ونشرها، بل واستخدامها، ولا يقل عن هذا التحدي موقع العمل متعدد الأطراف مستقبلا فيما يتصل بالقضايا المعنية بترع السلاح والأمن الدولي، ولعل حالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح هي خير برهان على ذلك. فهناك ولا شك، اتفاق عام بمؤتمر نزع السلاح بشأن أهمية معالجة القضايا المتصلة بترع السلاح النووي، وتلك المتصلة بالمواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولكن على الرغم من ذلك، لا يتوافر فيما بين أعضاء المؤتمر الاستعداد اللازم لتفهم مواقف الأعضاء الآخرين ومتطلباتهم الأمنية المشروعة. وفي تقديرنا، فإن الأزمة الراهنة بمؤتمر نزع السلاح تتعدى في جوهرها الإجراءات التكتيكية التي نشهدها في عمل المؤتمر فتحول

الوفد الفنزويلي، تمانينا بترؤسكم أعمال اللجنة. ونهني أيضا أعضاء المكتب الآخرين. وبإمكانكم أن تعتمدوا على تعاوننا من أجل ضمان نجاح الأعمال الهامة التي تقوم بها هذه اللجنة في مجالي نزع السلاح وحفظ السلام والأمن الدوليين.

إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة ريو. غير أني أود أن أعبر أيضا عن موقف حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية المعروضة على اللجنة.

لقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات، في مؤتمر قمة الألفية، عن دعمهم لنزع السلاح العام الكامل لضمان السلام والأمن الدوليين في العالم. ويسري القول إن ذلك الأمر يمثل في بلدي هدفا يحتل مكانة دستورية عالية في ميثاقنا الأساسي. ويلتزم بلدي التزاما لا لبس فيه بنزع السلاح. ولقد صرحنا بذلك في مؤتمر نزع السلاح، وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي أعمال هذه اللجنة، وذلك بهدف بناء ثقافة السلام والأمن الدوليين.

ويود وفدي أن يهنئ بحرارة كبيرة حكومة كوبا التي أعلنت عن قرارها بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمصادقة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تعرف باسم معاهدة تلاتيلولكو. ويمثل ذلك خطوة أخرى في نصف كرتنا الغربي لأن ذلك يؤكد أهدافنا المتمثلة في الإبقاء على منطقتنا خالية من الأسلحة النووية. ويتطلع بلدي إلى عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حسب ما اتفق عليه في آخر مؤتمر للدول الأطراف. ويؤيد وفدي صياغة صك قانوني ملزم، تتعهد الدول النووية بموجبه تعهدا لا لبس فيه بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الأطراف النووية في المعاهدة.

لا يفوق أي منها أهمية عن الأبعاد الأخرى، ومن ثم نجاح المدونة أو غيرها في جذب تأييد الدول التي تمتلك قذائف تسيارية من عدمه.

وفيما يتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فمن الضروري أن نشير إلى مسؤولية الدول عن تنفيذ توصيات برنامج عمل الأمم المتحدة الذي تم اعتماده عام ٢٠٠١، وذلك على المستوى الوطني، والعمل على المستوى الإقليمي إذا كان ذلك ممكنا. وهذه مسألة تكتسب أهمية متزايدة مع اقتراب موعد اجتماع عام ٢٠٠٣ لتقييم التقدم في تنفيذ برنامج العمل.

ختاما، يود وفد مصر أن يؤكد على الحاجة إلى دعم نشاط الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح بكافة صوره. وندعو أن يسير نشاط المنظمة المتنامي في بحث العلاقة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل بشكل يراعي الاستقرار في الإطار القانوني المتصل بأسلحة الدمار الشامل، مع التطور الجاري في الإطار القانوني الذي يحكم مسألة الإرهاب في الأمم المتحدة، ومن ثم أهمية التقدم بحذر وبعباية للحفاظ على التوازن المطلوب في دور المجتمع الدولي في هذا المجال. ولعل الخطوة الأولى التي تنفق على تنفيذها تكون تنفيذ توصية الأمين العام بإنشاء آلية بالأمم المتحدة لرصد التطورات الدولية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وذلك من المصادر العلنية، ورفع تقرير بذلك إلى الجمعية العامة؛ ولكن مع التأكيد من جانبنا على أهمية تأمين وضمان التمويل اللازم لمثل هذه الآلية بصورة تكفل الاستمرارية والفعالية في نشاطها، وذلك بجعلها جزءا لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة، وليست عرضة للتذبذب أو التوجيه فيما يتصل بمصادر تمويلها.

السيدة سدينيو ريبس (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أكرر لكم سيدي الرئيس، بالنيابة عن

ونعرب عن قلقنا إزاء زيادة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي، وإزاء الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة، الأمر الذي يمثل انتهاكات للقواعد الواردة في برنامج العمل من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

وندعو إلى توفر الشفافية في النفقات العسكرية وتخفيضها. وما فتئت حكومة بلدي تدعو في شتى المنتديات الدولية، إلى أن تخفض دولنا نفقات الدفاع بغية الاستثمار في الرأسمال البشري - في قطاعات التعليم والإسكان والصحة والعمالة وحماية البيئة وتحقيق العدالة، لأن الفشل الذي تواجهه معظم بلداننا في هذه القطاعات يمثل أسبابا داخلية للصراعات التي تسبب الخلافات الدولية. ولقد طرحت حكومة بلدي اقتراحا على الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وفعلت الشيء نفسه في منتديات أخرى متعددة الأطراف، يرمي إلى إنشاء صندوق إنساني دولي لتخفيف حدة الفقر في أرجاء العالم.

ونؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الألغام المضادة للأفراد والقضاء عليها، وفقا لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويسرني أن أعلن أن بلدي قد امتثل للمادة ٧ من الاتفاقية وذلك بتقديم الاستبيان المستكمل إلى الأمانة العامة لترع السلاح وهو الاستبيان الذي يتضمن المعلومات المطلوبة بموجب ذلك الصك القانوني الهام. ونساهم أيضا بأفراد عسكريين لإزالة الألغام في البلدان الشقيقة في أمريكا الوسطى، إحدى مناطقنا دون الإقليمية.

وفي منطقتنا الإندية دون الإقليمية اشترك بلدي في اجتماع وزراء الخارجية والدفاع لجامعة دول الإنديز، الذي عقد في ليما، بيرو، في تموز/يوليه من هذه السنة. ووافق ذلك

ويسر بلدي لرؤية وضع اتفاقات من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم، لأن ذلك يساهم في تعزيز نظام عدم الانتشار. ونرحب ترحيبا خاصا باحتتام المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، على غرار المناطق التي أنشئت بالفعل في مناطق أخرى من العالم. ونعتقد أيضا أن من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجري مفاوضات بحسن نية وأن تمضي قدما، وفقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة، في تخفيض ترساناتها النووية. وبلدي على استعداد للتعاون لضمان أن يتوصل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ إلى نتيجة ناجحة وتنفيذ الاتفاقات التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

ولقد صادق بلدي، في أيار/مايو من هذه السنة، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث البلدان التي لم تصادق بعد على المعاهدة على أن تحذو حذونا. وفيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، أيدنا اقتراح الصين وروسيا بوضع اتفاق قانوني دولي في المستقبل يعنى بمنع نشر الأسلحة في الفضاء، وبمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أهداف في الفضاء.

ويحيط بلدي علما مع القلق بالاستخدام العشوائي للأسلحة البيولوجية والكيميائية الذي يشكل خطرا على البشرية جمعاء. ولذلك، نؤيد تعزيز الاتفاقيتين المعنيتين بتلك الأسلحة. ونعتقد أيضا أن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطرا على المجتمع الدولي. ولهذا نشعر بالسورور لاحتتام المفاوضات من أجل وضع مدونة قواعد سلوك دولية ضد انتشار القذائف التسيارية. ولقد شارك بلدي، على مستوى عال جدا، في تلك المفاوضات ويلاحظ أن الصك سيعتمد في مؤتمر دولي يعقد في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر.

الصراعات البالغة الانتشار اليوم. ووجهت عملية توسيع نطاق هذه الاتفاقية رسالة إلى الدول والمجموعات المسلحة بأن المعايير الواردة في الاتفاقية يتعين احترامها في كل الصراعات المسلحة. كما أنها ستزيد من تيسير الجهود الترويجية التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

واتفقت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية كذلك على أن تبدأ في بذل جهود رسمية للتصدي للمشكلة العالمية المتعلقة بمخلفات الحروب من متفجرات وألغام مضادة للمركبات وذلك في إطار عمل فريق الخبراء الحكوميين. وخلال العامين الماضيين، وجهت لجنة الصليب الأحمر الدولية الانتباه إلى ما تسببه المتفجرات من مخلفات الحروب من آثار مدمرة على البشر تنتشر على نطاق واسع في كل أنحاء العالم بعد انتهاء الصراعات. وفي سياقات متنوعة مثل ما شهدناه في بولندا ولاوس، نجد أن الأجهزة غير المنفجرة التي لم تتم إزالتها تسببت في سقوط آلاف عديدة من الضحايا، وهي تحتاج إلى عشرات الآلاف من ملايين الدولارات لإزالتها. ومع انتشار منظومات الأسلحة القادرة على إيصال كميات ضخمة من الأجهزة المتفجرة إلى مسافات بعيدة، تزداد أيضا الأعباء البشرية والاجتماعية والمالية، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة في هذا الصدد.

إن عمل فريق الخبراء كان مشجعا حتى الآن. ويبدو أن هناك توافقا واسع النطاق في الآراء على أن العديد من المشاكل المتصلة بهذه القضية يمكن اتقاؤها إلى حد كبير، ويجب أن تعالج في سياق الاتفاقية المشار إليها. وقد تم تحديد عناصر عديدة للتوصل إلى حل ممكن لهذه المشكلة. ومن بين هذه العناصر قطع التزامات بإزالة الذخائر غير المنفجرة أو المساعدة في إزالتها، وتوفير المعلومات الأساسية لتحذير السكان، وتيسير عملية الإزالة السريعة والأمنة لهذه الذخائر. ومع ذلك، من غير المرجح إحراز المزيد من التقدم في هذا

الاجتماع على اتخاذ تدابير لتعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية وفي أمريكا اللاتينية، ترمي إلى ضمان بناء الثقة.

وفي الختام، أدان بلدي على نحو قاطع الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويدين الإرهاب العالمي وأسبابه. فهذا موضوع معقد جدا وله أشكال مختلفة. ونعتقد أن إدانة الإرهاب لا بد أن تكون مشفوعة بإجراءات لمكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة والظلم. فالفقراء والمبعدون هم الذين يعانون إلى أكبر حد من هذه الممارسة التي لا تعرف حدودا والتي تؤدي إلى عدم الأمن وزعزعة السلام في العالم. ولا بد أن يرمي هدفنا إلى العمل من أجل إنشاء عالم أكثر أمنا وسلما ورخاء للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد باكليسانو (لجنة الصليب الأحمر الدولية)
(تكلم بالانكليزية): لقد شهدنا منذ الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة تطورات هامة وإيجابية في سياق معاهدتين للقانون الإنساني الدولي لتنظيم الأسلحة. وتبين هذه التطورات إمكانية إحراز تقدم كبير في معالجة قضايا ذات صلة بالأسلحة حينما ينصب التركيز بحق على الآثار التي ترتبها الأسلحة المعنية على البشر. وعلى معايير القانون الإنساني الدولي الجوهرية والمقبولة على نطاق واسع.

لقد اتخذ المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قرارا تاريخيا بتوسيع نطاق جميع بروتوكولات هذه الاتفاقية بحيث تنطبق أيضا على الصراعات المسلحة غير الدولية. وقد مثل ذلك تأكيدا هاما لإصرار المجتمع الدولي على ضمان تطبيق القواعد الأساسية التي تحظر أو تنظم استخدام أسلحة تقليدية معينة على أنواع

إن انضمام سبع دول أخرى هذا العام إلى الاتفاقية، بما في ذلك أفغانستان وأنغولا، وهما من بين الدول التي عصفت بها الألغام أكثر من غيرها، يبين مدى استمرار الزخم لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وهو يعبر أيضا عن حدوث تحول مهم صوب تحقيق أهداف معينة في إطار مواعيد نهائية محددة. وفي حقيقة الأمر إن المواعيد النهائية المحددة بالنسبة لدول عديدة لتدمير المكدرات هي عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٩ لإزالة الألغام. لقد تم الاعتراف بالدور الحاسم للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٤ في ضمان الوفاء بهذه المواعيد النهائية، وتعبئة موارد كافية. وبدأت الأعمال التحضيرية لذلك الغرض. وتطلع لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى استضافة اجتماع للبلدان الأطراف في رابطة الدول المستقلة يعقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر لكي ننظر سويا في التحديات التي تواجه هذه الاتفاقية الهامة وفي المزايا التي تعد بها. وندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية إلى الانضمام إليها بشكل عاجل.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بحظرها إنتاج وتكديس ونقل الأسلحة البيولوجية، إنما توفر تكملة لازمة للحظر الكامل على استخدام الأسلحة الوارد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. لذلك تعرب اللجنة عن أسفها العميق لأن المفاوضات المطوّلة لتعزيز الاتفاقية من خلال نظام لرصد الامتثال، لم تختتم كما كان متوقعا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ونحث الدول الأطراف على ألا تدخر جهدا في سبيل كفالة قيام المؤتمر الاستعراضي الخامس المستأنف في تشرين الثاني/نوفمبر باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإبقاء على المعايير الواردة في بروتوكول عام ١٩٢٥ واتفاقية عام ١٩٧٢ وتعزيزها في ضوء التطورات العلمية السريعة.

كذلك مما يبعث على قلق اللجنة أن ثورة التكنولوجيا الاحيائية، التي بدأت بالفعل، يمكن أن تسهل

الصدد ما لم يتم النظر في مقترحات محددة في إطار تفاوضي.

وفي سياق اعتماد البروتوكولين الجديدين في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، ومؤخرا توسيع نطاق الاتفاقية، والقرار الخاص ببدء العمل في إزالة مخلفات الحرب من متفجرات وألغام مضادة للمركبات، نجد أن الاتفاقية قد دلّت على إمكاناتها في أن تكون صكاً دينامياً. فقد استطاعت أن تتصدى للتحديات الناجمة عن الأسلحة الجديدة والبيئات المتغيرة، والطبيعة المتغيرة للحرب. ونحث لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على أن تنضم في أقرب وقت ممكن إلى النطاق الموسع للاتفاقية ولأي بروتوكول لا تكون طرفا فيه. ونحث مؤسستنا أيضا جميع الدول غير الأطراف على أن تنضم إلى الاتفاقية وتشارك في الجهود الرامية إلى التصدي في إطار هذا المحفل للمشكلة العالمية المتعلقة بالمتفجرات المتخلفة من الحرب. وترى اللجنة أن العمل المستقبلي بشأن المتفجرات المتخلفة من الحرب يجب أن يتم في إطار ولاية للمفاوضات من أجل وضع بروتوكول جديد ملزم قانونيا، ونحث جميع الدول الأطراف على دعم هذه العملية في اجتماع خاص تعقده تلك الدول في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وكان الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي حدثا تاريخيا هاما آخر في الجهود الرامية إلى القضاء على ويلات هذه الأسلحة. لقد أتاح ذلك الاجتماع الدليل على فعالية الاتفاقية في تخفيض عدد الألغام وفي تعبئة الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية صوب تحقيق هدف القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد إلى جانب آثارها المروعة.

والأخلاقية لمنع إساءة استخدام هذه العلوم. وثمة تدابير محددة مقترحة تشتمل على سن قوانين تكفل مقاضاة مقترفي الأعمال الخطورة بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ووضع قواعد سلوك للعلماء والعاملين في المجال الطبي والشركات الصناعية، وتحسين القدرات الدولية على كشف حالات تفشي الأمراض المعدية والتصدي لها.

وفي النهاية، تحت لجنة الصليب الأحمر الدولية الدول على اعتماد إعلان على مستوى سياسي رفيع بشأن الأسلحة البيولوجية وبشأن الإنسانية، يتضمن التزاما متجددا بقواعد سائدة والتزامات محددة.

وأخيرا، وبالتأكيد ليس آخرا، لا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء كون أسلحة من الأنواع التي تستخدمها الجيوش متوفرة في العديد من مناطق العالم. وقد ساعد المؤتمر الذي عُقد في العام الماضي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه على استعراض الانتباه إلى التكلفة الهائلة للتوافر غير المنظم لهذه الأسلحة. وكان من المفيد أيضا أن أقر المؤتمر بأن هذا الاتجار "يقوض احترام القانون الإنساني الدولي، ويعيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الصراعات المسلحة ويشجع الجريمة والإرهاب". (A/CONF.192/15)

إن تنفيذ التدابير المتفق عليها له الآن أهمية قصوى. ونحن نحث الدول على مراجعة قوانينها وسياساتها التي تنظم نقل وتوافر الأسلحة والذخيرة، بغية منع الذين قد ينتهكون القانون الإنساني الدولي من الحصول عليها. ونشجع أيضا بذل جهود متواصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي لاستكمال التدابير الواردة في برنامج العمل، ونتطلع إلى إجراء استعراض دقيق لتنفيذها في أول اجتماع استعراضي لفترة سنتين يعقد في تموز/يوليه القادم.

عن غير قصد استخدام الأسلحة البيولوجية. وهذا هو ما حمل اللجنة على توجيه مناشدة نادرة للحكومات والمجتمع العلمي وقطاع الصناعة بشأن الأسلحة التكنولوجية الاحيائية وخطرها على الإنسانية.

وتدرك اللجنة أن المنافع المحتملة من أوجه التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيات البيولوجية رائعة. غير أن احتمالات الانحراف في استخدامها تثير قلقا بالغاً. وتتسم العوامل البيولوجية الموجودة حاليا بأن لديها إمكانية نشر الأمراض بين أعداد ضخمة من الناس وإشاعة الخوف داخل المجتمعات السكانية. ومن شأن العوامل الجديدة وتطور وسائل توصيلها أن تجعل استخدام الأسلحة البيولوجية أشد خطرا، وأكثر صعوبة للكشف عنها، وبالتالي فإنها تكون أكثر جاذبية.

إن قدرة العلوم على التعامل مع البكتريا الموجودة حاليا لخلق فيروس من المعلومات المتاحة على الإنترنت ولتسهيل عملية الحصول على المواد الجينية من خلال طلبها بالبريد أصبحت أمرا واضحا في الآونة الأخيرة. وما لم تتم السيطرة عليها بشكل ملائم، فإن الاستخدام العدائي لتلك التطورات العلمية يمكن أن يقوض الحظر القديم والحديث على استخدام السموم كسلاح للحرب له عواقب تفوق الحصر. وإزاء هذه المخاطر التي تتعرض لها البشرية، توجه اللجنة مناشدة تدعو فيها الحكومات والمجتمع العلمي وصناعات التكنولوجيا الاحيائية إلى العمل سويا لضمان عدم استخدام التكنولوجيا الاحيائية استخداما عدائيا. وتقتترح المناشدة اتخاذ إجراءات في حدود قدرة كل من هذه الجهات على ضمان إعادة التأكيد على معايير القانون الإنساني الدولي الحالية وتعزيزها، ووضع ضوابط فعالة على مصادر المعرفة والعوامل التي يحتمل أن تنطوي على خطورة. وتدعو أيضا كل المسؤولين في مجال العلوم والصناعة إلى تفهم خطورة هذه المسألة والاضطلاع بمسؤولياتهم القانونية

ومن المقلق أيضا أن نلاحظ أنه على الرغم من البيانات العامة وإعلانات النوايا من جانب الدول النووية سعيا للتوصل إلى نزع السلاح العام الكامل، يواصل الإنفاق العسكري التصاعد بحدة. وهذا التناقض، لسوء الطالع، يعبر ببلاغة عن الافتقار إلى الحماسة والرغبة من جانب حائزي أسلحة الدمار الشامل في التخلص من مخزوناتهم الهائلة التي ليس لها بعد الآن ما يبررها في ظل الحالة السياسية الاستراتيجية السائدة. ويجب أن نطبق بإخلاص الصكوك القانونية المبرمة بشأن نزع السلاح، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تظل دعامة عملية نزع السلاح. وبالمثل، ندعو إلى انضمام عدد أكبر من البلدان إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي افتتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. علاوة على ذلك، نناشد الدول النووية اعتماد وقف اختياري للتجارب النووية. وهو وقف ينبغي أن يستمر إلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وغابون، من جانبها، صدقت على هذه المعاهدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوجد على أراضيها محطة لرصد الاهتزازات تابعة للنظام الدولي للمعاهدة، وستواصل التعاون مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية وضع نظام عالمي لتنظيم التحقق من تنفيذ المعاهدة.

إن الهجمات المساوية التي شنتها خلايا إرهابية على الأراضي الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تذكر بالحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراء بالإجماع ضد مخاطر انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعزز ونحسن الأمن المادي للمواد النووية وأن نحقق تدمير مخزونات الأسلحة البيولوجية والكيميائية لمنع وقوع هذه المواد في أيدي المستعدين لاقتراف أعمال إجرامية والخارجين على القانون الذين لا يتورعون عن القيام بأي شيء لتحقيق أهدافهم الشريرة.

السيد مونغار - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعتنم هذه الفرصة، مثلما فعل متكلمون سابقون، لكي أنقل إليكم، سيدي، أحر تهاني وفدي بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهني أعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد دانابالا، على البيان الذي أدلى به في بداية دورتنا وقد كان حافلا بالمعلومات المهمة. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي سفير جمهورية الكونغو الشقيقة، سعادة السيد بازيلي إيكوي، بشأن الإجراء الذي اتخذته المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا في مجال السلم والأمن، الذي يتناول، ضمن أمور أخرى، تدابير بناء الثقة. ومن هنا جاءت بالنسبة إلى أفريقيا أهمية المركز الإقليمي للأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، والحاجة إلى توفير موارد كافية لأنشطة المركز.

وعملا بإعلان الألفية، تعهد قادة العالم بتنفيذ المعاهدات المبرمة في مجالات مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. علاوة على ذلك، ففي مجال السلم والأمن الدوليين، أيد قادتنا فكرة عقد مؤتمر دولي للتعرف على سبل القضاء على الأخطار النووية.

وبعد عامين من الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي، وعلى الرغم من الرؤية التي سادت مؤتمر قمة الألفية بشأن نزع السلاح، لا نزال بعيدين جدا عن تحقيق هدف نزع السلاح بدرجة كبيرة. وقد أدى المأزق، وبالفعل الشلل، في الدبلوماسية الدولية بشأن نزع السلاح إلى شكوك جادة تتعلق باحتمالات عصر حال من الأسلحة، وتحديدًا حال من أسلحة الدمار الشامل. والدليل على ذلك أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تجتمع هذا العام، وأن مؤتمر نزع السلاح لم ينجح في إقرار برنامج عمل.

السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. ولذلك، نؤكد على الحاجة إلى دعم مالي ومادي في هذا المجال يقدم إلى الدول الخارجة من الصراع بغية مساعدتها على تعزيز السلام في ظل الأمن.

وفي الختام، تدعو غابون المجتمع الدولي ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لعملية نزع السلاح. وعلينا أن نعتبر أن مهمة الحفاظ على سلطة النظام القانوني لترع السلاح وتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح تشكل ضرورة حتمية للأمن الدولي. ويجب على الأمم المتحدة بوصفها منظمة سياسية عالمية أن تحافظ على دورها القيادي في هذا المجال. كما نود أن نؤكد ضرورة إبرام وتعزيز القواعد والصكوك الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وبوضع ذلك في الاعتبار، ينبغي بذل جهد إضافي لإنعاش وإحياء الدبلوماسية المتعددة الأطراف في عالم نزع السلاح.

وينبغي ألا نستنهين بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية من جهة، ونزع السلاح والبيئة من جهة أخرى ولا تتغاضى عنها. وفي نهاية عملنا هنا بعد عدة أسابيع سنصوت على مشاريع القرارات المتعلقة بالنطاق الكامل تقريبا للبنود المدرجة في جدول أعمالنا. فلنبد في ذلك الوقت التزامنا بتحقيق تقدم حقيقي على الطريق الذي أرساه لنا زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية. وكيف يمكن أن تكون هناك أي مصداقية لأي التزام من التزاماتنا إذا كانت الالتزامات المتعلقة بالسلم والأمن هي التي يجري التغاضي عنها. كما نشعر بأن إقامة العلاقات بين الدول بل وحتى العلاقات الوطنية والحفاظ عليها وتعزيزها على أساس الاحترام والتسامح المتبادل والعدالة والتوزيع المنصف لثمار التوسع كل ذلك يشكل ضمانات وطيدة للسلم والأمن. وإذا كنا مدركين لهذه القيم، فإن ذلك سيساعدنا في إشاعة الثقة

ومع ذلك، فنحن ندرك أن بعض الأمور الجيدة قد حدثت في عملية نزع السلاح عموما. وأود أن أذكر في هذا السياق معاهدات إبرام معاهدات في السنوات الأخيرة لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، منها معاهدة بيليندبا لمنطقة أفريقيا، وتدعو جميع الدول في قارتنا إلى الانضمام إليها. وآخر منطقة أعلنت خالية من الأسلحة النووية هي منطقة آسيا الوسطى، ونحن نرحب بذلك.

ونرحب أيضا بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبتوقيع أو تصديق ثنائي دول إضافية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الجدير بالذكر أيضا ازدياد عدد المشاركين في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إلى ١٢٠ مشاركا.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، فإن تطبيق الإجراءات الواردة في برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ينبغي أن يظل أولوية. ونلاحظ مع الارتياح أن إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تعمل بنشاط لتوفير خدمة استشارية بشأن الأسلحة الصغيرة بغية مساعدة الدول على تنفيذ برنامج العمل. وقد استبقت بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، من جانبها، انعقاد مؤتمر عام ٢٠٠١، وقررت بعد مؤتمر دون إقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة انعقد في أنجamina، تشاد، اتخاذ تدابير تتضمن استحداث سجل موحد للأسلحة على المستويين الوطني ودون الإقليمي، ومصرف بيانات للمخزونات الحالية لكل بلد، ولكل تاجر أسلحة، ولكل وكيل للنقل؛ وتنسيق تشريع في دول وسط أفريقيا لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وأوصى مؤتمر أنجamina أيضا بإنشاء مكتب دون إقليمي للشرطة الجنائية الدولية في وسط أفريقيا. ويعتقد وفدي أن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة تتطلب أيضا دعما مستمرا لبرامج نزع

الدوليين في منطقة الشرق الأوسط؟ ألا تمثل اعتداءاته اليومية على الدول العربية والشعب الفلسطيني وامتلاكه كافة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، هل هذه لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟ هل هذا يتم بدعم من حلفائه الأمريكان؟

رابعاً، من المستغرب أن تدلي بعض الدول ببيانات وكأنها لا تعرف شيئاً عما يدور في العالم من حولها الآن. لكن هناك مثلاً يقول بأن بعضهم كالنعامة يضع رأسه تحت الأرض لكي لا يرى ولا يسمع شيئاً. وإلا كيف لا تعرف هذه الدول أن العراق يتعرض للعدوان اليومي المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تقومان بالتدمير الكامل لكل المنشآت المدنية كل يوم وقتل الأبرياء وتدمير البنية التحتية والصناعية والاقتصادية في العراق دون أن تقول مثل هذه الدول شيئاً. بل نسمع من هذه الدول التي تتحالف مع الأمريكان أن العراق يهدد السلم والأمن الدوليين. فهل الضحية هو المتهم والمعتدي هو البريء في مفهوم هذه الدول التي تدعي الديمقراطية وتدافع كذباً عن حقوق الإنسان؟

أوجه سؤالاً إلى مندوب أستراليا. هل لديه الدليل لكي يعرضه على هذه اللجنة حول كيفية تهديد العراق للسلم والأمن الدوليين؟ ألم تكن القوات البحرية الأسترالية في الخليج تحاصر العراق وتراقب كل ما يدخل إليه ويخرج منه؟

وختاماً، آسف للإطالة ولكن لا بد أن يسمع المجتمع الدولي حقيقة ما يحاك ضد بلدي من مؤامرات للتخطيط للعدوان عليه وبمشاركة بعض الأطراف الدولية من دون أي حق شرعي أو قانون دولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

وتبديل سوء التفاهم والعداء الذي يشكل أساس سباق التسلح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبهذا نختتم قائمة المتكلمين لهذا المساء، إلا أنني سأعطي الكلمة الآن لممثل العراق الذي يود أن يتكلم في إطار ممارسة حق الرد.

السيد المعتوق (العراق): شكراً لإعطائي الكلمة في هذا الوقت المتأخر، ولكن الذي دفعني إلى ذلك ما قاله مندوب أستراليا من ادعاءات باطلة ضد بلدي. وأود أن أوضح لكم وللجنة بعض الحقائق فيما يلي:

أولاً، إن العراق لم يخالف الأعراف والصيغ الدولية، وهو ملتزم بكل معاهدات نزع السلاح الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وإن خروج مفتشي الأمم المتحدة من العراق لم يكن بقرار من العراق ولا قرار من مجلس الأمن ولا من الأمين العام للأمم المتحدة، بكل كان قراراً انفرادياً من الأسترالي تشرلز بتلر رئيس اللجنة الخاصة بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا للاعتداء على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

ثانياً، لقد أعلن العراق طواعية من دون قرار من مجلس الأمن موافقته غير المشروطة على عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق ليثبت للعالم خلوه من كافة أسلحة الدمار الشامل. وقد تفاوض العراق مع الأمم المتحدة في فيينا لوضع الترتيبات النهائية لعودة المفتشين إلى العراق. لكن الأمريكان عارضوا عودة المفتشين وكذلك عارضوا الاتفاق الذي أبرم مع الأمم المتحدة في فيينا؛

ثالثاً، إن الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ليس العراق بل الدول التي تعد نفسها للحرب ضد العراق وضد الدول والشعوب التي تعارض سياساتها العدوانية. وإلا لماذا لا يطلق على الكيان الصهيوني أنه يهدد السلم والأمن